العَقْدُ الاجْتِمَاعِيُّ

أو مبادئ الحقوق السياسية

الباب الثالث

دَعْنَا نحاول، قبل الكلام عن مختلف أشكال الحكومة، أن نُحدِّد، بالضبط معنى هذه الكلمة التي لم توضح جيدًا حتى الآن.

الفصل الأول

الحكومة على العموم

أُنْذِر القارئ بضرورة قراءة هذا الفصل بدقّة، وبأنني لا أعْرِف فنَّ جَعْلِ نفسي واضحًا عند من لا يريد أن يكون منتبهًا.

إن لكل عمل حُرٍّ سببين يتعاونان في إحداثه، فأحدهما أدبيٌّ، وهو الإرادة التي تُعَيِّن العمل، والآخرُ طبيعيٌّ، وهو السلطة التي تُنَفِّذه، ومتى سِرتُ نحو غَرَض وجب أن أكون قد أردتُ السيرَ إليه أولًا، وأن تحْملني قَدَماي ثانيًا، وإذا أراد كسيحٌ أن يَعْدُوَ، ولم يُرِدْ رجلٌ نشيطٌ ذلك، ظلّ الاثنان حيث هما، وللهيئة السياسية ذاتُ البواعث، ففيها تُمَاز القوة والإرادة، وهذه باسم السلطة الاشتراعية، وتلك باسم السلطة التنفيذية، ولا شيءَ يُصْنع، أو لا شيءَ يَنْبَغي أن يُصْنَع، من غير تعاونهما.

وقد رأينا أن السلطة الاشتراعية خاصةٌ بالشعب، ولا يُمْكن إلا أن تكون خاصةً به، وعلى العكس يَسْهُل أن يُرَى، بالمبادئ المقررة آنفًا، أن السلطة التنفيذية لا يُمْكن أن تكون خاصةَ بعمومية كالاشتراع أو السيد، وذلك لأن هذه السلطة لا تقوم على غير أعمالٍ خاصة، ليست مطلقة، من نابضَ القانون، ولا من نابض السيد نتيجةً، من نابض هذا السيد الذي لا يُمْكن أن تكون أعماله غيرَ قوانين.

ولِذَا تحتاج القوةُ العامة إلى عامل خاصّ يجمع بينها ويُسَيِّرها وفْقَ مناحي الإرادة العامة، ويكون واسطةَ اتصالٍ بين الدولة والسيد، ويَصنع في الشخص الألْبيِّ ما يَصنعه اتحادُ الروح والبدن في الإنسان، وهذا هو داعي الحكومة في الدولة التي تُخلط خطأً بالسيد مع أنها ليس سوى وزيرٍ له.

وما الحكومة إذَنْ؟ الحكومةُ هيئةٌ متوسطة قائمةٌ بين الرعايا والسيد ليتواصلا موكولٌ إليها تنفيذُ القوانين وصيانةُ الحرية المدنية والسياسية.

وتُسَمَّى أعضاءُ هذه الهيئة «حكامًا» أو «ملوكًا»، وتحْمِل الهيئة بأسرها اسمَ

«الأمير [1]»، وهكذا يكون على حقٍّ كبير أولئك الذين يَزْعُمون أنّ السَّنَد الذي يَخْضَع الشعبُ به لرؤساءَ ليس عقدًا مطلقًا، وإنما هو تفويضٌ فقط، وإنما هو وظيفةٌ يمارس بها عمال السيد باسمه ما أوْدَعهم إياه من سلطة فيمكنه أن يُحَدِّدها ويستردَّها ويحوِّلها متى أراد، ما دام التنزل عن مثل هذا الحقِّ منافيًا لطبيعة الهيئة الاجتماعية مباينًا لغاية الشركة.

ولِذَا أدْعُو بالحكومة أو الإدارة العليا ممارسةَ السلطة التنفيذية ممارسة شرعية، وأدعو بالأمير أو الحاكم الرجلَ، أو الهيئة، المفوضَ إليه هذه الإدارة.

وفي الحكومة توجد القُوى المتوسطة التي تتألف من نسبها نسبةُ الكلِّ إلى الكلِّ أو نسبةُ السيد إلى الدولة، ويمكن تشبيه هذه النسبة الأخيرة بَحَدَّيْ تناسب تكون الحكومة وسطًا متناسبًا بينهما، وتتلقى الحكومة من السيد ما تُعْطيه الشعبَ من الأوامر، ويجب، لتوازن الدولة جيدًا، وذلك عند تعديل كلّ شيء، أن تُوجَدَ مساواةٌ بين حاصلِ، أو سلطانِ الدولة، في حدّ ذاته وحاصلِ، أو سلطانِ المواطنين، الذين هم سادةٌ من ناحيةٍ ورعيةٌ من ناحيةٍ أخرى.

ثم إنه لا يُمْكن تحريفُ أيِّ واحد من هذه الحدود الثلاثة من غير أن يُقْضَى على النسبة حالًا، وإذا أراد السيد أن يَحْكم، أو أراد الحاكم أن يُصْدِر قوانينَ، أو رَفَضَت الرعيةُ أن تُطيع، اختلَّ النظامُ، وعادت القوةُ والإرادةُ لا تتفقان، ووقعت الدولةُ المنحلة في الاستبداد أو الفوضى، ثم بما أنه لا يوجد غيرُ متوسط مناسب واحد بين كلِّ نسبة فإنه لا يُمْكن غيرُ وجود حكومة صالحة واحدة في الدولة أيضًا، ولكن بما أن ألفًا من الحوادث يمكن أن يُغَيِّر نِسَبَ الشعب فإن شتى الحكومات لا تكون وحدها صالحةً لشتّى الشعوب، بل تكون هكذا لدى الشعب نفسه في مختلف الأزمان.

وإني، إذا أُحاول إبداء رأيٍ حول مختلف النِّسَب التي يُمْكن أن تسود بين ذينك

---

(1) وهكذا يطلق في البندقية اسم «صاحب الشوكة الأمير» حتى عند عدم حضور الرئيس.

الحدين المتناهيين، اتخذ عدد الشعب مثالًا كنسبة يَسْهُل التعبير عنها أكثرَ مما عن سواها.

ولنفترض كونَ الدولة مؤلفةً من عشرة آلاف مواطن، فلا يُمْكن السيدَ أن يُعَدَّ إلَّا أبيًّا وكهيئة، غير أن كلَّ عضو يُعَدَّ فردًا بصفته تابعًا، وهكذا يكون السيد بالنسبة إلى التابع كعشرة آلاف بالنسبة إلى واحد، أي إنه ليس لكلِّ عضو في الدولة نصيبٌ غيرُ جزءٍ من عشرة آلاف من السلطانِ السِّيدِ وإن كان خاضعًا له بأجمعه، وإذا كان الشعب مؤلفًا من مئة ألف نفس لم يتبدل حال الرعايا، ووُجِد كلُّ واحد تحت سلطان القوانين على السواء، مع أن تصويتَه المنقوصَ إلى جزءٍ من مئة ألف ذو تأثير في كتابة القوانين أقلَّ عشرَ مرات، وهنالك، إذ يبقى التابع وحْدَةً دائمًا فإن نسبة السيد تزيد بمقدار عدد المواطنين، ومن ثمَّ تَنْقُص الحرية كلما عَظُمت الدولة.

وعندما قلت إن النسبة تَزيدُ قصدتُ ابتعادَها عن المساواة، وهكذا كلما عَظُمَت النسبة في اصطلاح المهندسين صَغُرت في اصطلاح الناس، والنسبةُ إذْ يُنْظَر إليها في الاصطلاح الأول من حيث الكميةُ، تُقَدَّرُ بالحاصل، والنسبةُ، إذْ يُنْظَر إليها في الاصطلاح الثاني من حيث وَحْدَةُ الذات، تُقَدَّرَ بالمشابهة.

والواقعُ أن الإرادات الخاصةَ كلما قلت نسبتُها إلى الإرادة العامة، أي نسبةُ الطبائع إلى القوانين، وجبتْ زيادةُ القوة الزاجرة، ولذا يجب، لتكون الحكومةُ صالحةً، أن تكون أكثرَ قوةً نسبيًّا كلما زاد الشعبُ عددًا.

ومن ناحيةٍ أخرى، إذْ يَمْنَح توسُّعُ الدولة حَفَظَة السلطة العامة نَزَعات ووسائلَ إلى إساءة استعمال سلطانهم فإن الحكومة كلما وَجَبَ أن تَزيد قوةً لزَجْر الشعب وجَبَ على السيد، من ناحيته، أن يزيد قوةً لزَجْرِ الحكومة، ولا أتكلم هنا عن القوة المطلقة، بل عن القوة النسبية لمختلف أقسام الدولة.

وينشأ عن هذه النسبة المضاعفة كونُ النسبة المتصلة بين السيد والأمير والشعب ليست فكرةً مُرَادِيَّة مطلقًا، بل نتيجةٌ ضرورية لطبيعة الهيئة السياسية، وينشأ عنها، أيضًا، أن أحدَ الحدود القُصْوَى، أي الشعبَ كتابعٍ، إذْ كان ثابتًا

ممثَّلًا بوَحدة فإن الداعيَ المُضَعَّف كلما زاد أو نقَصَ زاد الداعي البسيط أو نَقصَ أيضًا، ومن ثَمَّ تَغَيَّرَ الحدُّ المتوسط، وهذا يدلُّ على عدم وجود نظام وحيد مطلق للحكومة، بل على إمكانِ وجودِ حكوماتٍ مختلفةٍ طبيعيةً بمقدار وجود دُوَلٍ مختلفةٍ حجمًا.

وإذا ما قيل، عن تحويلٍ لهذه الطريقة إلى سُخْرية، إنه كان يجب عليَّ أن أستخرج الجَذْرَ المربَّع من عدد الشعب، لكي يُعْثَر على ذلك المتوسط النسبيِّ وتؤلَّفَ هيئةُ الدولة، أجبتُ أنني لم أتناولْ هذا العدد هنا إلَّا مثالًا، وأن النِّسَبَ التي أتكلَّم عنها لا تقاسُ بعدد الناس فقط، بل بكمية الباعث الذي هو مزيجٌ من مجموع العلل، وإذا كنتُ أستعير اصطلاحات هندسيةً للتعبير بأقلِّ ما يُمْكِن من الكلام فإنني لا أجْهَل، مع ذلك، أن الدقة الهندسية ليس لها مكانٌ في الكميات الأدبية.

والحكومة مُصَغَّرَةٌ عن الهيئة السياسية التي تكتنفها على مقياس كبير، وهي شخصٌ معنويٌّ مُجَهَّزٌ ببعض الخصائص، فاعلٌ كالسيد، منْفَعلٌ كالدولة، ويُمْكِن تفريقُه إلى نِسَبٍ متماثلة تنشأ عنها نسبةٌ جديدةٌ من حيث النتيجةُ، وتنشأ عن هذه النسبة الجديدة نسبةٌ أخرى وَفْقَ نظام المحاكم، وذلك إلى أن يُنْتهى إلى حدٍّ لا يتَجزأ، أي إلى رئيس أو حاكم عالٍ يمْكن تمَثُّله بين هذه النسبة المتوالية كالوَحدة بين سلسلة الكُسُور والسلسلة العددية.

ولنقْنَعْ بعدّ الحكومة هيئةً جديدةً في الدولة منفصلةً عن الشعب والسيد متوسطةً بينهما، وذلك من غير أن نرتبك في تلك الكثرة من الحدود.

ويُوجَدُ بين الهيئتين هذا الفرقُ الجوهريّ القائل إن الدولة تُوجَد بنفسها وإن الحكومة لا توجَد بغير السيد، وهكذا فإن إرادة الأمير المسيطرة ليست، أو يجب ألَّا تكونَ، غيرَ الإرادة العامة أو القانون، وليست قوتُه غيرَ القوة العامة المتجمعة فيه، فإذا ما حاول أن يستخلص من نفسه عملًا مطلقًا مستقلًا أخذت رابطةُ الكلِّ في الارتخاء حالًا، وأخيرًا إذا ما انتهى الأمير إلى حيازة إرادة خاصة أكثرَ فعَّاليةً من إرادة السيد واستعمل القوةَ العامةَ التي هي قبضتُه اتباعًا لهذه الإرادة

الخاصة فإنه يكون هنالك سيِّدان: سيدُ حَقٍّ وسيدُ واقعٍ، وهنالك يتلاشى الاتحاد الاجتماعيّ من فَوْره وتنحلُّ الهيئة السياسية.

ومع ذلك فإنه، لكي يكون لهيئة الحكومة وجودٌ وحياةٌ حقيقيةٌ تُمَازُ بها من هيئة الدولة، ولكي يستطيع جميعُ أعضائها أن يَسيروا متفقين وأن يلائموا الغاية التي أقيمت من أجْلها، لابُدَّ لها من شخصية خاصة وحاسَّة مشتركة بين أعضائها، من قوةٍ، من إرادة خاصة تسعى إلى بقائها، ويَفْتَرض هذا الوجودُ الخاصُّ مجالسَ ومجامعَ وسلطةَ عقد وفصل، وحقوقًا وألقابًا، وامتيازات خاصةً بالأمير حَصرًا، جاعلةً منصبَ الحاكم أكثرَ شرفًا بنسبة صعَابه، والصعوبةُ كلُّ الصعوبة في تنظيم هذا الكلِّ التابع ضِمْنَ الكلِّ فلا يُفْسد النظامَ العامّ مطلقًا بتوطيد نظامه، ولا يميزُ، دائمًا، قوتَه الخاصةَ المُعَدَّة لبقائه من القوة العامة المُعَدَّة لبقاء الدولة، والخلاصةُ أن يكون مستعدًّا دائمًا للتضحية بالحكومة في سبيل الشعب، لا بالشعبِ في سبيل الحكومة.

ثم مع أن هيئةَ الحكومة المصنوعةَ من عَمَل هيئة أخرى مصنوعة، ومع أنه ليس لها غيرُ حياة مستعارة تابعة من بعض الوجوه، فإن هذا لا يَمْنع من قدرتها على السير بشيء من البأس أو النشاط، ومن تمتعها بعافية ذات قوة ما، ثم إنها، من غير ابتعاد مباشر عن غاية نظامها، تستطيع أن تَنْحَرف عنها بعضَ الانحراف وَفْقَ الوجه الذي أقيمت به.

وينشأ عن جميع هذه الفروق ما يجب أن يكون للحكومة من علائقَ مختلفة بهيئة الدولة، وذلك وَفْقَ العلائق العَرضية والخاصة التي تُعَدَّل بها هذه الدولةُ نفسُها، وذلك لأن الحكومة التي هي أحسنُ ما يكون بنفسه تُصْبِحُ أكثرَ ما يكون عَيْبًا إذا ما فسدت العلائق التي تقوم عليها وَفْقَ نقائص الهيئة السياسية التابعة لها.

الفصل الثاني

المبدأ الناظم لمختلف أشكال الحكومة

يجب لبيانِ سبب تلك الفروق العامِّ أن يُمَازَ بين الأمير والحكومة هنا كما مِزْتُ بين الدولة والسيد فيما تقدم.

ويُمْكِنُ هيئةَ الحكام أن تؤلَّف من أكبرِ عددٍ من الأعضاء أو أقلِّ عدد منهم، وقد قلنا إن نسبةَ ما بين السيد والرعايا كانت من العِظَم بنسبة كثرة عدد الشعب ويمكننا، بقياسٍ واضح، أن نقول مثل ذلك عن الحكومة تجاه الحكام.

ولكن بما أن قوة الحكومة التامةَ هي قوةُ الدولة دائمًا فإنها لا تتبدل أبدا، ومن ثَمَّ كلَّما اتخذت هذه القوةَ نحو أعضائها الخاصة قلَّ ما يَبْقَى لها منها للعمل في جميع الشعب.

ولذا كلما زاد عدد الحكام ضَعُفت الحكومة، وبما أن هذا المبدأ أساسيٌّ فلنَعْمَل على إيضاحه جيدًا.

يمكننا أن نميز في شخص الحاكم ثلاثَ إرادات مختلفة جوهرًا، وهي:

- أولًا: إرادة الفرد الخاصة التي تَهْدِف إلى نفعه الخاص فقط.
- ثانيًا: إرادةُ الحكام المشتركةُ التي تَعْمَل في نفع الأمير فقط، والتي يُمْكِن تسميتُها إرادةَ الهيئة، هذه الإرادةَ التي تكون عامةَ نظرًا إلى الحكومة وخاصةً نظرًا إلى الدولة التي تؤلِّف الحكومةُ جزءًا منها.
- ثالثًا: إرادة الشعب، أو إرادة السيد التي هي عامة نظرًا إلى الدولة التي تُعَدُّ الكلَّ أكثرَ مما إلى الحكومة التي تُعَدُّ جزءًا من الكل.

وفي الاشتراع الكامل يجب أن تكون الإرادة الفردية أو الخاصة صفرًا،

وأن تكون إرادةُ الهيئة الخاصةُ بالحكومة تابعةً إلى الغاية، ومن ثَمَّ أن تكون الإرادةُ العامة أو إرادة السيد مسيطرةً دائمًا وقاعدةً وحيدة لجميع الإرادات الأخرى.

وعلى العكس، تصبح هذه الإرادات المختلفة، وَفْقَ النظام الطبيعيّ، أكثرَ فاعليةً كلما تَجَمَّعَت، وهكذا فإن الإرادة العامة هي الأضعفُ دائمًا، ويكون لإرادة الهيئة المقامُ الثاني، وللإرادة الخاصة أولَ مقام، بين الجميع، فيكون كلُّ عضو في الحكومة نفسَه أولًا، ثم حاكمًا، ثم مواطنًا، أي وَفْقَ ترتيبٍ معاكسٍ تمامًا، لِمَا يقتضيه النظام الاجتماعيّ.

وإننا بعد تقرير ذلك، نقول إن جميع الحكومة إذا كان قبضةَ رجلٍ واحد اتحدت الإرادة الخاصة وإرادة الهيئة تمامًا، ومن ثَمَّ كانت إرادة الهيئة هذه في أقصى ما يُمْكِنُ من شدَّتها، ولكن بما أن استعمال القوة يتوقف على درجة الإرادة، وبما أن قوةَ الحكومة المطلقةَ لا تتغيرَ مطلقًا، فإن أكثرَ الحكومات فَعَّاليةً هي حكومة الفرد.

وعلى العكس، وحِّدوا بين الحكومة والسلطة الاشتراعية، واجْعَلُوا من السيد أميرًا ومن جميع المواطنين حكامًا، تَرَوا هنالك أنه عاد لا يكون لإرادة الهيئة المختلطة بالإرادة العامة من الفاعلية ما يزيد على هذه الإرادة، وتَرَكت الإرادةَ الخاصة في كمال قوَّتها، وهكذا تكون الحكومةُ، الصاحبة لذات القوة المطلقة دائمًا، في الحدِّ الأدنى من قوَّتها النسبية أو فاعليَّتها.

ولا جدالَ في هذه النِّسَب، ويوجد من العوامل ما يؤيدها، ويُرَى مثلًا، أنّ كلَّ حاكم أعظمُ فاعليةً في هيئته من كلِّ مواطن في هيئته، ومن ثَمَّ أن الإرادة الخاصة أكثرُ نفوذًا في أعمال الحكومة مما في أعمال السيد، وذلك لأنَّ كلَّ حاكم مُوقَرٌ ببعض وظائف الحكومة دائمًا تقريبًا، مع أن كلَّ مواطن، إذا ما أُخذ على حِدَة، لم يمارس أية وظيفة من السيادة، ثم إن الدولة كلما اتسعت زادت قوتها الحقيقية وإن لم تَزِدْ هذه القوة بنسبة اتساعها، ولكن بما أن الدولة تبقى كما هي فإن عدد الحكام يزيد على غير طائل، ولا تنال الحكومةُ قوةً حقيقية أكثرَ

من قبل، وذلك لأن هذه القوة هي قوة الدولة التي يبقى مقياسُها متساويًا دائمًا، وهكذا فإن قوة الحكومة النسبيةَ أو فاعليتها تَنْقُص من غير أن تُمْكِن زيادة قوتها المطلقة أو الحقيقية.

ومما لا رَيْب فيه، أيضًا، أن تسيير الأمور يصبح أكثرَ بطوءًا كلما عُهِدَ فيه إلى أناس كثيرين، فالحَذَرُ حيث يكون لا يَكْثُر الحظُّ، وتَضيع الفرصة، وبالنِّقاش تَفُوت ثمرةُ النِّقَاش.

وقد أثبتُّ أن الحكومة ترتخي كلما كَثُر الحكام، وقد أثبتُّ أن الشعب كلما زاد وجبت زيادة القوة الزاجرة، ومن ثَمَّ يجب أن تتغير نسبة الحكام إلى الحكومة على عكس نسبة الرعايا إلى السيد، أي إن الدولة كلما عَظُمت وجب أن تتقبَّض الحكومة، وذلك بحيث ينقص عدد الرؤساء بنسبة زيادة الشعب.

ومع ذلك فإنني لا أتكلم هنا عن غير القوة النسبية للحكومة، لا عن سَدادها، وذلك لأن الحاكم إذا كان، على العكس، كثيرًا اقتربت إرادة الهيئة من الإرادة العامة، وذلك بدلًا من ألَّا تكون إرادةُ هذه الهيئة نفسُها، تحت سلطانِ حاكم منفرد، غيرَ إرادة خاصة كما قلتُ ذلك، وهكذا يُخْسَرُ من ناحيةٍ ما يُمْكِنُ أن يُكْسَب من الأخرى، ويقوم فَنُّ المشترع على معرفة تعيين النقطة التي تلتقي فيها قوةُ الحكومة وإرادتها، المعكوستا النسبة دائمًا، ضِمْنَ أنفعِ علاقةٍ للدولة.

الفصل الثالث

تقسيم الحكومات

رأينا في الفصل السابق سببَ التمييز بين مختلف أنواع الحكومة أو أشكالها على حسب عدد الأعضاء الذين تتألف منهم، فبقي علينا أن نرى في هذا الفصل كيف يقع هذا التقسيم.

يُمْكِن السيدَ، أوَّلًا، أن يُفوِّض إلى جميع الشعب، أو إلى أكبر قسم منه، عبءَ الحكومة، فيكونُ من المواطنين الحكام مَنْ هُم أكثرُ من المواطنين الأفراد، ويُطْلَقَ اسم «الديموقراطية» على شكل الحكومة هذا.

أوْ يُمْكِن السيدَ أن يَحْصُر الحكومةَ في يد عددٍ قليل، فيكون من المواطنين الأفراد مَنْ هم أكثر من الحكام، ويُطْلَقَ اسمُ «الأريستوقراطية» على هذا الشكل.

وأخيرًا يُمْكِنَ السيدَ أن يَجْمَع جميعَ الحكومة في يد حاكم منفرد يستمدُّ الآخرون كلُّهم سلطانهم منه، وهذا الشكل الثالث هو أكثر الأشكال شيوعًا، ويُسَمَّى «المَلَكية» أو الحكومة الملكية.

ومما تجب ملاحظته كونُ جميع هذه الأشكال، أو الشكلين الأوَّلين على الأقلّ، تَقْبَلُ الزيادة والنقصان، وكونُها على شيء من التفاوت الكبير أيضًا، وذلك لأنه يُمْكِن الديموقراطيةَ أن تشتمل على جميع الشعب أو أن تنقبض إلى النصف، ويمكن الأريستوقراطيةَ، من ناحيتها، أن تَتقَبَّض، بلا تحديد من نصف الشعب إلى أصغر عدد ممكن، حتى إن الملكية نفسها تَقْبَل بعضَ التقسيم، ومن ذلك أن كان يوجد في إسبارطة مَلِكان، دائمًا، وَفق نظامها، ومن ذلك أن رُئي في الإمبراطورية الرومانية حتى ثمانية أباطرة دفعةً واحدة من غير أن يُمْكِن القولُ بأن الإمبراطورية وُزِّعَت، وهكذا توجَد نقطةٌ يختلط فيها كلُّ شكلٍ للحكومة بما يليه، ويُرى أن الحكومةَ، بثلاث تسميات حصرًا، عُرْضةٌ لأشكالٍ مختلفة، في الحقيقة، بمقدار ما للدولة من مواطنين.

ويوجد ما هو أكثرُ من هذا، وذلك أن الحكومة إذْ يُمْكِن أن تَنْقَسم إلى أقسام أخرى من بعض الوجوه، فيُدَارُ بعضُ هذه الأقسام على طرازٍ ويُدَارُ بعضٌ آخرُ منها على طراز آخر، يُمْكِن أن ينشأ عن هذه الأشكال الثلاثة المختلفة طائفةٌ من الأشكال المركَّبة التي يَقْبَلُ كلٌّ واحدٍ منها الزيادةَ بجميع الأشكال البسيطة.

وفي جميع الأزمنة نُوقِشَ كثيرًا حَوْلَ أحْسن شكلٍ للحكومة، وذلك من غير أن يُنْظرَ إلى أن كلَّ واحدٍ منها أحسنُ الأشكال في بعض الأحوال وأسوأُها في أحوالٍ أخرى.

وإذا كان عددُ الحكام الأعْلَين في مختلف الدول يجب أن يكون على عكس عدد المواطنين فإنه ينشأ عن هذا، على العموم، كونُ الحكومة الديموقراطية تلائم الدول الصغيرة، وكونُ الحكومة الأريستوقراطية تلائم الدول المتوسطة، وكونُ الحكومة الملكية تلائم الدولَ الكبيرة، وتُسْتَنبط هذه القاعدة من المبدأ رأسًا، ولكن كيف تُعَدُّ الأحوال الكثيرة التي يُمْكِن أن تُسْفِر عن شواذّ؟

الفصل الرابع

الديموقراطية

من يَضَع القانونَ يَعْرف أكثرَ من غيره كيف يجب أن يُنَفَّذ ويُفَسَّر، ويلوح، إذَنْ، أنه لا يُمْكن أن يوجد نظامٌ أحسنُ من النظام الذي يُوَحَّد فيه بين السلطة التنفيذية والسلطة الاشتراعية، ولكن هذا نفسَه هو الذي يجعل هذه الحكومةَ غيرَ كافية من بعض الوجوه، وذلك لأن الأمور التي يجب أن تُمَاز تكون مختلطةً، ولأن الأمير والسيد، إذْ لم يكونا غيرَ ذات الشخص، لا يؤلِّفان غير حكومة بلا حكومة.

وليس من الصالح أن يُنَفِّذ القوانينَ من يَضَعُها، ولا أن تُحَوَّل هيئة الشعب انتباهها من المقاصد العامة إلى الأغراض الخاصة، ولا شيء أشدُّ خطرًا من تأثير المصالح الخاصة في الأمور العامة، وإن سوء استعمال الحكومة القوانينَ أقلُّ شرًّا من فساد المشترع الذي يكون نتيجةً لازمة للأغراض الخاصة، فالدولةُ إذ تكون قد فسَدت في جوهرها فإن كلَّ إصلاح يصير متعذرًا، وإن الشعب الذي لا ينبغي له أن يسيء استعمال الحكومة مطلقًا لا ينبغي له أن يسيء استعمال الاستقلال أيضًا، فالشعبُ الذي يُحْسِن الحُكْمَ دائمًا لا يحتاج إلى أن يُحْكَم فيه أبدًا.

وإذا ما نُظِرَ إلى الاصطلاح في أوثق معانيه رُئِي أنه لم توجَدْ ديموقراطيةٌ حقيقية قطُّ، وأنه لن تُوجَدَ مطلقًا، فمما يخالف النظامَ الطبيعيَّ أن يَحْكُم العدد الأكبر وأن يُحْكَم في العدد الأصغر، فلا يُمْكن أن يُتَخَيَّل بقاءُ الشعب مجتمعًا بلا انقطاع لينقطع إلى الأمور العامة، وليس من السهل أن يَنْصب الشعب لِجَانًا من غير أن يتبدل شكل الإدارة.

والواقعُ أنني أعتقد اقتداري على وضع المبدأ القائل إن وظائف الحكومة عندما تُقَسَّم بين محاكمَ كثيرة فاز أقلُّها عددًا بأعظم سلطان، عاجلًا كان هذا أو آجلًا، ولو من أجْل سهولة إنجاز الأمور التي تسوقها إلى هذا السلطان بحكم الطبيعة.

ثم ما أكثرَ ما يَصْعُب توحيدُه من الأمور التي تَفْتَرض هذه الحكومة! ومن ذلك: أولًا: كونُ الدولة بالغةَ الصِّغَرَ حيث يَسْهُل اجتماعُ الشعب وحيث يَسْهُل على كلِّ مواطنٍ أن يَعْرِف الآخرين، ثانيًا: بساطةٌ كبيرة في الأوضاع تحول دون كثرة الأمور ودون المناقشات الشائكة، ثالثًا: كثيرُ مساواةٍ في الصفوف وفي الثَّروات، فلا يُمْكن بقاءُ المساواة بغيره زمنًا طويلًا في الحقوق والسلطان، وأخيرًا قليلُ تَرَفٍ أو عدمُه، وذلك لأن التَّرَف إما أن يكون نتيجةَ الثَّرَوات وإما أن يجعلها ضرورية، والترفُ يُفْسد الغنيَّ والفقير معًا، الأولَ عن حيازة، والآخرَ عن رغبة، والترفُ يبيع الوطنَ من التَّخَنُّث والتباهي، والترفُ يَنْزِع من الدولة جميعَ مواطنيها ليجعل بعضهم عبيدًا لبعض، وليجعل الجميعَ عبدًا للرأي العام.

وهذا هو السبب في أن مؤلِّفًا مشهورًا جعَل الفضيلةَ مبدأ الجُمهورية، وذلك لأن جميع تلك الأحوال لا يُمْكن أن تَقُوم بلا فضيلة، غير أن هذا العبقريَّ البهيَّ فاته السَّدادُ غالبًا، والوضوحُ أحيانًا، عن عدم القيام بما يجب من تفريق، فلم يُبْصِرْ أن السلطةَ السيدةَ إذ تكون واحدةً في كلِّ مكان فإنه يجب وجودُ ذات المبدأ في كلِّ دولة حسنة النظام على درجةٍ كبيرةٍ أو صغيرةٍ حقيقةً، وذلك على حسب شكل الحكومة.

وأضِفْ إلى ذلك أنه لا توجد حكومةٌ عُرْضَةٌ للحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية كثيرًا كالحكومة الديموقراطية أو الشعبية، وذلك لأنك لا تَجِدُ حكومةً مثْلَهَا تَميلُ بقوةٍ واستمرار إلى تغيير الشكل، ولا حكومةً تتطلب كثيرَ انتباهٍ وإقدام لبقائها كما هي، وفي هذا النظام على الخصوص يجب أن يتسلَّح المواطنُ بالقوة والثبات وأن يقول في كلِّ يوم من حياته، وفي صميم فؤاده، ما كان يقوله شريفٌ[1] فاضلٌ في دِيَاتِ بُولونية: «أُفضِّل الحرية مع الخطر على السَّلْم مع العبودية».

ولو وُجِدَ شعبٌ من الآلهة لكانت حكومتُه ديموقراطيةً، فحكومةٌ بالغةُ الكمال كهذه لا تلائم الآدميين.

(1) هو شريف بوسنانية ووالد ملك بولونية: دوك لورين.

الفصل الخامس

الأريستوقراطية

لدينا هنا شخصان معنويان مختلفان كثيرًا، وهما: الحكومةُ والسيد، ومن ثَمَّ إرادتان عامَّتان، إحداهما بالنسبة إلى جميع المواطنين، والأخرى بالنسبة إلى أعضاء الإدارة وهكذا فإن الحكومة، وإن كانت تستطيع أن تُنَظِّم ضابطتها الداخلية كما يَرُوقَها، لا يمكنها أن تخاطب الشعبَ بغير اسم السيد مطلقًا، أي باسم الشعب نفسه، وهذا ما لا يجب أن يُنْسَى أبدًا.

والمجتمعات الأولى حَكمت في نفسها أريستوقراطيًّا، وكان رؤساء الأُسَر يتشاورون فيما بينهم حَوْل الأمور العامة، وكان الشبان يُذْعنون لسلطان التجربة بلا سؤال، ومن هنا جاءت الأسماءُ: الكهنة والشيوخ والسِّنَات والجِرُونْت، ولا يزال هَمَجُ أمريكة الشمالية يَحْكُمون في أنفسهم على هذا الوجه حتى أيامنا، وحكومتُهم حَسَنَةٌ جدًّا.

ولكن كلما تَغَلَّب تفاوتُ النظام على التفاوت الطبيعيّ فُضِّلَ الثَّرَاءُ[1] أو السلطان على السنِّ وأصبحت الأريستوقراطية انتخابية، ثم بما أن السلطان الذي يُفْضِي إلى الأولاد مع أموال الأب يَجْعَل الأسرةَ من الأشارف فإنه يجعل الحكومة وراثيةً ويرى من أعضاء السِّنَات مَنْ هم في العشرين من السِّنِّ.

إذَنْ، يوجَد للأريستوقراطية ثلاثةُ أنواع: طبيعية وانتخابية ووراثية، فالأولى لا تلائم غير الشعوب البسيطة، والثالثة أسوأ جميع الحكومات، والثانية أحسنُها، وهي الأريستوقراطية بالمعنى الصحيح. وإذا عَدَوْتَ الفرق بين السلطتين وجدتها قائمة على انتخاب أعضائها، وذلك لأن جميع المواطنين في الحكومة الشعبية يولَدون حكامًا فتقْصِرهم هذه على عددٍ قليل، وهم لا يَغْدُون ذلك إلا

(1) من الواضح أن كلمة Optimates لدى القدماء لا تعني الأحسن، بل الأقوى.

بالانتخاب[1]، أي بهذه الوسيلة التي يكون بها الصلاحُ والإدراك والتجربة وجميعُ الأسباب الأخرى للتفضيل والاحترام العامّ ضُمَناءَ جُدُدًا للحُكْم بروِيَّة.

وإلى ذلك أضفْ إنجازَ المجالس أعمالها بما هو أكثرُ سهولةً، والمناقشةَ فيها وتوجيهها بما هو أكثرُ نظامًا وأعظمُ همةً، وكونَ اعتبارِ الحكومة أشَدَّ دِعامةً في الخارج بفضل سِنَاتيِّين أجلاءَ مما بجُمهورٍ مجهولٍ أو محتقر.

والخلاصةُ أن أحسن ترتيب وأقربَه إلى الطبيعة أن يَحْكُم أرشدُ الناس في الجمهور عند ما يُطْمأنُّ إلى أنهم يَحْكُمون فيه نفعًا له، لا نفعًا لأنفسهم، ولا ينبغي، مطلقًا، أن تُكثَّر النوابضُ عَبَثًا، ولا أن يُنال بعشرين ألفَ رجلٍ ما يستطيع مئةُ رجلٍ مختار أن يَصْنَعوا حتى ما هو أحسنُ منه، ولكنَّ مما يجب أن يلاحَظ كونَ مصلحة الهيئة تأخذ في توجيه القوة العامة هنا على قاعدة الإرادة العامة بما هو أقلُّ، ووجودَ ميلٍ آخرَ لا مناصَ منه يَنْزِع من القوانين قسمًا من السلطة التنفيذية. وأما من حيث ما يلائم فرديًّا فلا يجب أن تكون الدولةُ من الضَّآلة والشعبُ من البساطة والاستقامة ما يَتْبع معه تنفيذُ القوانين الإرادةَ العامة من فَوْره كما في الديموقراطية الصالحة، ولا أن تكون الأمة من العَظمة مَا يَقْدِر معه كلٌّ من الرؤساء المُفَرَّقين للحكم فيه أن يَظْهَر سيدًا في ولايته وأن يصبح مستقلًّا ليصير ملكًا في آخر الأمر. ولكن الأريستوقراطية إذا كانت لا تتطلب جميعَ ما تحتاج إليه الحكومة الشعبية من الفضائل فإنها تقتضي فضائلَ أخرى خاصةً بها، وذلك كالاعتدال في الأغنياء والقناعة في الفقراء، وذلك لما يَلُوحُ من عدم صواب المساواة الوثيقة هنالك، وهذه المساواةُ لم توجَدْ حتى في إسبارطة. ثم إذا كان شكلُ الحكومة هذا يَحْتمل تفاوتًا في الثَّرَاء فذلك لكي يُعْهَد في إدارة الشؤون العامة، على العموم، إلى من يستطيعون أن يَقِفُوا عليها جميعَ أوقاتهم أحسنَ من غيرهم، ولكنْ لا ليُفَضَّل الأغنياءُ دائما كما يَزْعم أرسطو، وعلى العكس يُرَى من المهمّ أن يَعْرِف الشعب، أحيانًا، عن خيارٍ مضادٍ، وجودَ أسبابِ تفضيلٍ في مَزِيَّة الرجال أهمَّ من الثَّرَاء.

(1) إن من المهم كثيرًا أن تنظم بالقوانين طريقة انتخاب الحكام، وذلك لأنه إذا ما ترك ذلك لمشيئة الأمير لم يمكن اجتناب الوقوع في الأريستوقراطية الوراثية كما حدث في جمهوريتي البندقية وبرن، وتعد الأولى دولة منحلة منذ زمن طويل، ولكن الثانية باقية على حالها بفضل حكمة سناتها البالغة، وهي تحسب بذلك استثناء كريمًا خطرًا.

الفصل السادس

الملكية

حَسَبْنَا الأميرَ، حتى الآن، شخصًا معنويًّا ألْبيًّا متحدًا بقوة القوانين وأمينًا على السلطة التنفيذية في الدولة، والآن يجب علينا أن نَعُدَّ هذه السلطةَ مجتمعةً في يد شخصٍ طبيعيٍّ، في يد شخص حقيقيٍّ، يحقُّ له وحدَه أن يتصرف فيها وَفْقَ القوانين، وهذا الشخصُ هو ما يُسَمَّى عاهلًا أو ملكًا.

وعكسُ هذا حالُ الإدارات حيث يُمَثِّل الموجودُ الألْبيُّ فردًا، فتكون الوَحدةُ المعنوية، التي يتألَّفُ الأميرُ منها، وحدةً طبيعيةً في الوقت عينه، فتُرَى جميعُ الخصائص، التي يجمعها القانون في الآخر بجهودٍ كثيرة، مجتمعةً اجتماعًا طبيعيًّا.

وهكذا فإن إرادة الشعب وإرادةَ الأمير وقوةَ الدولة العامةَ وقوةَ الحكومة الخاصةَ أمورٌ تلائم كلُّها ذاتَ الباعث، وإن جميعَ النوابضَ قبضةٌ واحدة، وإن الجميع يسير نحو غرض واحد، فلا توجد حركاتٌ متخالفة متهادمة، ولا يُمْكِن أن يُتَصَوَّرَ نظامٌ كذلك يُسْفِرُ أقلُّ جهد فيه عن أعظم عمل، ويُخَيَّل إليَّ، بأرْخميدسَ الجالسِ هادئًا على الشاطئ والجارِّ مركبًا كبيرًا بلا مشقة، مَلِكٌ ماهرٌ يُدِيرُ ولاياتِه الواسعةَ من غرفته ويحرِّك كلَّ شيء مع ظهوره ساكنًا.

ولكنْ إذا لم تُوجَدْ حكومةٌ أكثرُ من تلك قوةً فإنه لم يُوجَدْ من الحكومات ما تكون الإرادةُ الخاصة فيه أكثرَ سيطرةً وأسهلَ هيمنةً على الإرادات الأخرى، أجَلْ، إن الجميع يسير نحو ذات الغرَضَ، غير أن الغرضَ ليس السعادةَ العامة مطلقًا، حتى إن قوة الإدارة ذاتها تُبدِي نفسَها مُجْحِفة بالدولة دائمًا.

ويريد الملوك أن يكونوا مُطلقين دائمًا، ومن بعيد يُنادونَ بأن أحسن وسيلة إلى ذلك أن يُحَبِّبوا أنفسهم إلى رعاياهم، وهذا المبدأ رائعٌ جدًّا، وهو صحيحٌ جدًّا من بعض الوجوه، ومن سوء الحظِّ أن يُسْخَرَ منه في البَلَاطَات دائمًا، ولا

جَرَم أن السلطانَ الذي يأتي من حبِّ الرعية هو أعظمُ القُوَى، ولكنه مُوَقَّتٌ شَرْطِيّ، وما كان الأمراءُ ليَرْضَوْا به مطلقًا، ويَرْغبُ أحسن الملوك أن يكونوا في وَضْع الخُبَثَاء إذا ما راقهم هذا، وذلك من غير انقطاع عن أن يكونوا سادةً، وقد يقول واعظٌ سياسيٌّ لهم: بما أن قوة الشعب هي قوتُهم فإن أعظمَ مصلحة لهم هي في ازدهار الشعب وكثرته وهَيبته، وهم يَعْلَمون جيدًا أن هذا غيرُ صحيح، فأولُ ما تَقُوم عليه مصلحتُهم الشخصية هو أن يكون الشعب ضعيفًا بائسًا وألَّا يستطيع مقاومتَهم مطلقًا، وأعْترف، عند افتراض خضوع الرعية التامّ دائما، بأن مصلحة الأمير تقضي بأن يكون الشعب قويًّا، وذلك لتجعله هذه القوة التي هي قوتُه مرهوبًا لدى جيرانه، ولكن بما أن هذه المصلحة ليست غيرَ ثانوية تابعة، وبما أن كلا الافتراضين، القوة والخضوع، متناقضٌ، فإن من الطبيعيِّ أنْ يُعْطِيَ الأمراءُ مكانَ الأفضلية للمبدأ الذي هو أفْيَدُ لهم مباشرةً، وهذا ما عَرضَه صموئيل أمام العبريين بقوة، وهذا ما أظهره مكْيَافيلّي بوضوح، ومَكْيَافيلّي، إذ تظاهر بأنه يُلْقِي دروسًا على الملوك، ألقى ما هو عظيمٌ منها على الشعوب، فكتابُ «الأمير» لمكيافيلّي هو كتابُ الجُمهوريين[1].

ونَعْلَم من العلائق العامة أن الملكية لا تلائم غير الدولة الكبيرة، ونَجِدُ هذا عندما نَدْرُسها في حَدِّ ذاتها، وكلما كانت الإدارةُ العامة كثيرةً نقصت علاقةُ الأمير برعاياه، واقتربت من المساواة، وذلك بحيث تكون هذه العلاقة وحدةً أو مساواةً في الديموقراطية، ويزيد هذا الفرق كلما تَقَبَّضت الحكومة، وهو يَبْلُغ حَدَّه الأقصى عندما تُصبح قبضةَ واحد، وهنالك يوجد بَوْنٌ واسعٌ بين الأمير والشعب وتَفْقد الدولة ارتباطها، ولابُدَّ من المراتب المتوسطة لتكوين هذا الارتباط، ولابُدَّ من الأمراء والعظماء والأشارف لملئه، بَيْدَ أن مثل هذه الأمور لا يلائم دولةً صغيرةً حيث جميعُ هذه المراتب تُقَوِّضَها.

---

(1) كان مكيافيلي رجلًا فاضلًا ومواطنًا صالحًا، ولكنه إذ كان تابعًا لآل ميديسيس فقد كان مضطرًا، عن ضغط وطنه، إلى إخفاء حبه للحرية، وما كان من اختيار بطله الممقوت، سزار بورجيا، يدل بما فيه الكفاية على مقصده الخفي، وما كان من تناقض بين مبادئ كتابه «الأمير» ومبادئ أحاديثه عن تيطس ليفيوس وتاريخه عن فلورنسة يدل على أنه لم يتفق لهذا المفكر السياسي غير قراء سطحيين أو فاسدين، وقد منع بلاط رومة كتابه بشدة، ولا غرو، فهذا البلاط هو أكثر ما وصفه بوضوح.

ولكنّ إذا كان من الصعب أن تُحْسَن إدارةُ دولة كبيرة فإن من الصعب أكثرَ من ذلك أن تُدار من قِبَل رجلٍ واحد إدارةً حسنة، فكلٌّ يَعْلَم ما يَحْدُث عندما يُنِيبُ الملكُ عنه أناسًا آخرين.

ويوجدَ عيبٌ جوهريٌّ لا مفرَّ منه يَضَعُ الحكومة الملكية، دائمًا، دون الحكومة الجمهورية، وهو أن الصوت العام في الحكومة الجمهورية لا يَرْفَع إلى المراتب الأولى، تقريبًا، غيرَ أناسٍ منوَّرين قادرين يَملئونها بشرف، مع أن أولئك الذين يبلغون المعالي في الملكيات هم، في الغالب، من صِغار الشُّطَّار وصِغار ذوي الدَّسائس وصِغار المفسدين الذين يَصِلُون بمواهبهم الحقيرة إلى المناصب العالية في البَلَاطَات فتَبْدُو غباوتهم للجُمهور فَوْرَ انتهائهم إليها، ويكون الشعب أقلَّ زَلَلًا من الأمير في هذا الاختيار، ويَنْدُر وجودُ الرجل ذي المزية الحقيقية بين وزراء الملك، تقريبًا، نُدْرَةَ وجود رجلٍ ذي جَهَالة على رأس حكومة جُمهورية، وهكذا إذا ما قَضى حسنُ الحظِّ بأن يَقبض على زمام الأمور أحدُ هؤلاء الرجال المفطورين على الحُكْم، وذلك في ملكية فَسَدَت تقريبًا بتلك الأكداس من المديرين اللُّطَفَاء بُهِتَ، الناس من الوسائل التي يَجِدُها، وعُدَّ ظهورُه دورًا جديدًا في تاريخ بلاده.

ويجِبُ، لحُسْن إدارة الدولة ا لملكية، أن يُقاس عِظَمُها أو اتساعُها بجدارة الحاكم فيها، فالفتحُ أسهلُ من الإدارة، أجَلْ، يُمْكن أن يُسْتعان بعَتَلَة كافية فيرَجَّ العالمُ بإصبع واحدة، غير أنه لابدَّ من كَتِفَي هِرْكولَ لدَعْمه، ومهما تكن الدولة صغيرةً فإن الأمير يكون دونها صِغَرًا على الدوام تقريبًا، وعلى العكس إذا كانت الدولة صغيرةً جدًّا بالنسبة إلى رئيسها، وهذا ما يَنْدُر وقوعه إلى الغاية، فإنه يساء الحكم فيها أيضًا، وذلك لأن الرئيس إذ يتّبع اتساعَ أغراضه دائمًا فإنه يَنْسَى مصالح رعاياه ولا يجْعلهم أقلَّ بؤسًا بإساءة استعمال مواهبه مما يجعلهم رئيسٌ دونه جدارةً عن عَوَزٍ إلى ما ليس عنده، وهكذا على المملكة أن تنبسط أو تنقبض مع كلِّ عهدٍ على حَسَب مدارك الأمير، ولكن بما أن مواهبَ السِّنَاتِ أثْبَتُ

كَمِّيَّةً فإنهُ يُمْكن الدولةَ أن تكون ذاتَ حدود دائمة من غير أن تكون الإدارة دون ذلك حُسْنَ سَيْر.

وأكثرُ ما يُحَسُّ في حكومة الفرد من محذور هو عدمُ تلك الوراثة المتصلة التي تَجْعَل في الحكومتين الأخريين اتصالاً غيرَ منقطع، فإذا مات ملكٌ افْتقرَ إلى آخر، وتَدعُ الانتخاباتُ فَترات خَطِرَةً، وهي عاصفةٌ، وتكْثُر الدسائس والفساد في تلك الحكومة ما لم يَتَحَلَّ المواطنون بما لا تحتمله من نزاهة وإخلاص، ومن الصعب ألَّا يبيع الدولةَ بدَوْرِه منْ باعث الدولةُ نفسَها منه، وألَّا يُعوِّض نفسه على حساب الضعفاء من النقد الذي اعتصره الأقوياء منه، وفي إدارة كهذه تنتشر الرشوة عاجلًا أو آجلًا، وما يُتَمَتَّع به من أمن في عهد الملوك على هذا الوجه شَرٌّ من فوضى فَتَرَات المُلْكَ.

وماذا صُنِع لتلا في هذه الشرور؟ جُعِلَت التيجان وراثيةً في بعض الأُسَر، ووُضِع نظامٌ للوراثة مانعٌ لكلِّ نزاع عند موت الملوك، أي إن محذور الوصايات على العرش أُقيم مقام محذور الانتخابات، وإن الهدوء الظاهر فُضِّل على الإدارة الرشيدة، وإن مغامرة اتخاذ أولاد أو شُكْس أو بُلْه رؤساءَ رُجِّحَت على الخِصَام حَوْلَ اختيار ملوك صالحين، ونحن إذ لم ننظر إلى هذا بعين الاعتبار، وذلك بتعريضنا أنفسنا لمخاطر التناوب، فإننا نُوجِّهُ جميعَ المصادفات تقريبًا ضدَّ أنفسنا ومن الكلام الرَّصين جوابُ الشابِّ ديُونيزْيُوس لأبيه الذي أنَّبَه على قيامه بعمل شائن، وذلك حينَ سأله: «ألَم أعْطك المَثَل»؟، «وَيْ، لم يكن أبوك ملكًا».

وكلٌّ يتسابق ليخْطَفَ العدلَ والعقل من الرجل الذي نُشِّيءُ ليتولَّى أمرَ الآخرين، ويقال إنه يعاني كثيرُ نَصَب لتعليم شباب الأمراء فنَّ الحُكْم، ولا يَلُوح أن هذه التربية تُفيدُهم، وخَيْرٌ من ذلك أن يُبْدأ بتعليمهم فنَّ الطاعة، ولم يُدَرَّب على الحُكْم قَطُّ أعاظمُ الملوك الذين رَفَع التاريخُ ذكرَهم، فالحكمُ علمٌ لا نبتعد عن نَيْله مطلقًا بمقدار ما نَتَعَلَّم منه كثيرًا، وهو علْمٌ نناله بالطاعة أحسنَ مما نناله

بالقيادة، «وذلك لأن أقومَ وسيلة وأقصرَ طريقة للتمييز بين الخير والشرِّ هو أن تسأل نفسك عما تريد ومالا تريد إذا ما كان غيرُك ملكًا[1]».

ومن نتائج عدم الالتحام هذا تَقَلُّبُ الحكومة المَلكية، التي تُنظِّم نفسها وَفْق منهاج تارة ووفْقَ منهاج آخرَ تارة أخرى، وعلى حَسَب طَبْع الأمير أو على حَسَب أخلاقِ مَنْ يَحْكُمون نيابةً عنه، فلا يُمْكن أن يكون لها غرضٌ ثابتٌ، ولا نَهْجٌ موافقٌ لزمنٍ طويل، أي ذلك التقلُّبُ الذي يجعل الدولَة مذبذبةً دائمًا بين مبدأ ومبدأ، وبين مشروع ومشروع، والذي لا محلَّ له في الحكومات الأخرى حيث يكون الأميرُ عينه دائمًا، ولِذَا يُرَى على العموم، أنه إذا وُجِدَ كَيْدٌ كبير في بَلَاط وُجِدَ عظيمُ حكمة في سِنَات، وأن الجُمهوريات تَسيرُ نحو مقاصدها ببصائر أكثرَ ثباتًا وأحسنَ انتظامًا، وذلك بدلًا مما يُحْدِثه من انقلاب في الدولة كلُّ انقلاب في الوزارة الملكية، وذلك ما دام المبدأُ المشتركُ بين جميع الوزراء، وجميع الملوك تقريبًا، هو سلوكَ سبيلٍ معاكسة لسبيل سَلَفَهم في كلِّ أمر.

ومن عدم الالتحام ذلك يُسْتَخْرَج حَلٌّ لسَفْسَطة معروفة كثيرًا لدى السياسيين الملكيين، وذلك ألَّا يُقْتَصر على قياس الحكومة الملكية بالحكومة الأهلية وعلى قياس الأمير بربِّ الأسرة، وهذا خطأٌ قد دُحِض، بل أن يتناول ذلك، أيضًا، مَنْحَ هذا الأمير بسخاء كلَّ ما يحتاج إليه من الفضائل، وافتراضًا دائمًا لحيازة الأمير ما يجب أن يكونَه، افتراضًا تكون الحكومةُ الملكية به أفضلَ من سواها صراحةً لأنها الأكثرُ قوةً لامرَاءَ، وهي، لكي تكونَ الأكثرَ صَلَاحًا، لم يُعْوِزْها غير إرادة هيئة أكثرَ ملاءَمةً للإرادة العامة.

ولكن المَلِكَ عن طبيعة إذا كان شخصيةً بالغةَ النُّدْرَة، كما يَرَى أفلاطون[2]، فما هو عدد المرَّات التي تتفق فيها الطبيعة والطالع لتتويجه؟ وإذا كانت التربيةُ المَلكية تُفْسِد بحُكْم الضرورة من يَتَلَقَّوْنَها فما يجب أن يُرْجَى من سلسلة الرجال الذين نُشِّئوا للحُكْم؟ من أجْل ذلك كان من العَبَث خلطُ الحكومة الملكية بحكومة المَلِك الصالح، وعلى من يَوَدُّ رؤيةَ الحكومة كما هي أن يَنْظُرُ إليها وهي تحت

(1) تاسيت، التواريخ 16.1.

(2) In Civili.

أمراءَ عاجزين أو خبثاء، وذلك لأنهم إما أن يَبْلُغُوا العرش خبثاءَ أو عاجزين، أو أن العرش يجعلُهم هكذا.

أجَلْ، لم تَفُتْ هذه المصاعبُ مؤلفينا، غير أنهم لم يبالوا بها قَطُّ، وهم يقولون إن العِلَاج هو في الطاعة بلا تذمُّر، فالرَّبُّ يبْعَثُ أشرارَ الملوك عن غضب، فيجب احتمالُهم كعقَابٍ من عنده، ولارَيْبَ في أن مثل هذا الكلام موجبٌ للعبرة، ولكنه أجدرُ بالمنابر مما بكتابٍ في السياسة، وما نقول عن طبيب يَعِدُ بالمعجزات فيقُوم جميع فَنِّه على حَثِّ مريضه على الصبر؟ ونَعْلَم جَيِّدًا ضرورةَ الصبر على حكومةٍ سيئة عند وجودها، والمسألةُ في الفوز بحكومة صالحة.

الفصل السابع

الحكومات المركبة

لا يوجد حكومةَ بسيطةٌ بحَصْر المعنى، فلابُدَّ للرئيس المنفرد من حكام تابعين، ولابُدَّ للحكومة الشعبية من رئيس، وهكذا يوجد في توزيع السلطة التنفيذية، دائمًا، تسلسلٌ من العدد الأكبر إلى الأقل، وذلك مع الفرق القائل باتباعِ العدد الأكبر للأصغر تارةً واتباعِ العدد الأصغر للأكبر تارةً أخرى.

ويكون التوزيع متساويًا أحيانًا، وذلك عندما يكون بعض الأقسام المُكَوِّنة تابعًا لبعض اتباعًا متبادلًا كما في حكومة إنكلترة، أو عندما تكون سلطةُ كلَّ قسم مستقلةً، ولكن ناقصةً، كما في بولونية، وهذا الطِّرازُ الأخير سَيِّءٌ لعدم وجودِ وحدةٍ في الحكومة مطلقًا، ولافتقار الدولة إلى رابطة.

وأيُّ الحكومتين أصلحُ من الأخرى، الحكومة البسيطة أم الحكومة المركبة؟ هذه مسألةٌ جادل فيها المؤلفون السياسيون كثيرًا، فيجب أن يجاوب عنها بذات الجواب الذي أتَيْتُه عن جميع أشكال الحكومة آنفًا.

والحكومةُ البسيطة هي الأصلحُ بنفسها عن كونها بسيطةً فقط، بَيْدَ أن السلطة التنفيذية إذا كانت غيرَ تابعةٍ للسلطة الاشتراعية بما فيه الكفاية، أي إذا كانت صلةُ الأمير بالسيد أكثرَ من صلة الشعب بالأمير، وجَبَ تداركُ هذا النقص في النسبة بتقسيم الحكومة، وذلك لأنه لا يكون لجميع أقسامها حينئذٍ سلطانٌ أقلُّ من ذلك على الرعايا ولأن تقسيمهم يجعلهم كلَّهم أقلَّ قوة تجاه السيد.

ويُتلافى عَيْنُ المحذور أيضًا بنَصْب حُكَّام متوسطين يَصلُحون، بتركهم الحكومةَ على تمامها، لموازنة ما بين السلطتين وصيانةِ حقوقهما المتقابلة فقط، وهنالك تَعُودُ الحكومةُ غيرَ مُرَكَّبة وتكُون مُعَدَّلة.

وبوسائلَ مماثلةٍ يُمْكِن تلافي المحذور المعاكس، فمتى كانت الحكومة رَخْـوَةً كثيـرًا أمكـن إقامـةُ محـاكمَ لتضـامِّهـا، وهـذا يَـزَاول فـي جميع الديموقراطيات، وتُقسَّم الحكومة في الحال الأولى لإضعافها، وتُقسَّم في الحال الثانية لتقويتها، وذلك لأن الحدود القُصْوى للقوة والضعف توجد في الحكومات البسيطة على السواء، وذلك على حين تُسْفِر الأشكالُ المركبة عن قوة متوسطة.

الفصل الثامن

لا يلائم كلّ شكلٍ للحكومة جميعَ البلدان

بما أن الحرية ليست ثمرة جميع الأقاليم فإن جميع الأمم لا تَطُول إليها، وكُلَّما فُكِّر في هذا المبدإ الذي وضعه مُونْتِسْكيو شُعِرَ بصحته، وكلما جُودِلَ فيه لاحتْ فرصةٌ لتأييده بأدلة جديدة.

والشخصُ العامُّ في جميع حكومات العالم يَسْتَهْلك ولا يُنْتِج شيئًا، ومن أين تأتيه المادةُ المستهلكةَ إذَنْ؟ تأتيه من كَدِّ أعضائه، والذي يفيض عن الأفراد هو ما يُنْتِج حاجيَّ الجُمهور، ومن ثَمّ ينشأ عَجْزُ الدولة المدنية عن البقاء إلّا بالمقدار الذي يُقَدِّمه عملُ الناس من زيادةٍ على احتياجاتهم.

والواقعُ أن هذه الزيادة ليست واحدةً في جميع بلاد العالَم، فهي عظيمةٌ في كثيرٍ منها، وهي متوسطةٌ أو لا يُؤْبَه لها أو معدومةٌ في بلدان أخرى، وتتوقّف هذه النسبة على خِصْب الإقليم ونوع العمل الذي تقتضيه الأرض وطبيعة إنتاجها وقوةِ أهليها ومقدارِ ما هو ضروريٌّ لهم من الاستهلاك وكثيرٍ من النِّسَب الأخرى المماثلة التي تتألف منها.

ومن جهة أُخرى تَرَى جميعَ الحكومات من غير ذات الطبيعة، فبعضُ الحكومات أقلُّ شَرَهًا من بعض، وتقوم الفروق على المبدإ الآخر القائل إن الضرائب العامة كلما ابتعدت عن منبعها زادت رَهقًا، وليس مقدار الضرائب هو الذي يجب أن يُقَاس عليه ذلك التكليف، بل المِنْهَاجُ الذي عليها أن تَسْلُكه للعَوْد إلى الأيدي التي خرجت منها، وإذا ما كان هذا التداول سريعًا حَسَنَ الوضع لم يكن من المهمّ قلةُ الدفع أو كثرته، فالشعبُ غنيٌّ دائمًا وتسير المالية سيرًا مُرْضيًا بلا انقطاع، وعلى العكس إذا قلَّ ما يُعْطي الشعبُ، ولم يَعُدْ هذا القليلُ إليه قَطُّ، فإنه لا يَلْبث

أن يَهِن عن إعطاءٍ دائم، وهنالك لا تكون الدولةُ غنيةً مطلقًا، ويكون الشعب فقيرًا دائمًا.

ويَنْشَأ عن ذلك كونُ المسافة بين الشعب والحكومة كلما زادت أصبحت الضرائب ثقيلةً، وهكذا يكونُ الشعب في الديموقراطية أقلَّ وِقْرًا وفي الأريستوقراطية أعظمَ ثِقَلا وفي الملكية أشدَّ حِمْلًا، ولذا لا تلائم الملكية غيرَ الشعوب المُوسِرة، ولا تلائم الأريستوقرطية غيرَ الدولة متوسطة الثَّراء والاتساع، ولا تلائم الديموقراطية غيرَ الدول الصغيرة والفقيرة.

والحقُّ أنه كلما أُنْعِم النظر في ذلك وُجِد فَرْقٌ بين الدول الحرة والمَلكيات، وكلٌّ في الأولى يُسْتَعْمَل في سبيل النفع العامِّ، وتكون القُوَى العامةُ والخاصة متبادَلةً في الأخرى، فتزيد إحداها بضعف الأخرى، ثم إن الاستبداد يجعل الرعايا بائسين للحكم فيهم بدلًا من الحكم فيهم ليكونوا سُعَدَاء.

ونَجِدُ في كلِّ إقليم، إذَنْ، عواملَ طبيعيةً يُمْكِن أن يَمْنَح بها شكلُ الحكومة الذي تؤدي إليه قوة الإقليم، ويقالُ بها ما يجب أن تشتمل عليه من نوع الأهلين، فيجب أن تَظَلَّ الأماكنُ الجديبةُ الجارزة، حيث لا يَعْدِل الدَّخْلُ العمل، بَرِّيَّةً بائرة، أو أن تكون آهِلَةً بالهَمَج، ويجب أن تكون الأماكنُ، التي لا يُنْتِج عملُ الناس فيها غيرَ الحاجيِّ، مأهولةً ببرابرة لتعذر كلّ نظام فيها، فالأماكنُ التي تكون زيادةُ الدَّخْل على العمل قليلةً فيها تلائم الشعوبَ الطليقة، وتستدعي الأماكن التي تكون فيها الأرضُونَ كثيرةً خصيبة، فتغلُّ كثيرًا بعملٍ قليل، حُكْمًا مَلَكيًّا ليُنْفَق ما يَفيضُ من زوائد الرعايا على كماليِّ الأمير، وذلك لأنه يُرَجِّحُ استنفادُ هذا الفائض من قِبَل الحكومة على تبديده من قِبَل الأفراد، وأعْلَمُ وجُودَ شواذَّ لهذا، غير أن هذه الشواذَّ ذاتَها تؤيد القاعدة، وذلك عن كونها تؤدّي، عاجلًا أو آجلًا، إلى ثَوْرَاتٍ تَرُدُّ الأمور إلى النظام الطبيعيِّ.

ولنُفَرِّق دائمًا بين القوانين العامة والعوامل الخاصة التي يُمْكِن أن تُغَيِّر فعلها، وإذا سُتِرَ جميعُ الجَنوب بجمُهوريات وجميعُ الشمال بدولٍ مستبدة لم يكن أقلَّ من هذا حقيقةً ملاءمةُ الاستبداد للبلاد الحارة والبربرية للبلاد الباردة والنظام

الصالح للبقاع المتوسطة بفعل الإقليم، وأرَى، أيضًا، أنه إذا ما سُلِّمَ بالمبدإ أمكن الجدالُ حَوْلَ التطبيق، فيُمْكِن القول بوجود بلاد باردة بالغة الخِصْب وبلاد جَنوبية بالغة الجَدْب، بَيْدَ أن هذه المُشْكلة لا تَبْدُو لغير من لا ينظرون إلى الأمر من جميع وجوهه، فيجب أن يُحْسَب حسابُ العمل والقوة والاستهلاك، إلخ، كما قلتُ آنفًا.

ولنَفْتَرِضْ وجودَ أرضيْن متساويتين اتساعًا فتُغِلُّ إحداهما خمسةً والأخرى عشرةً، فإذا كان أهلُ الأولى يستهلكون أربعةً وأهلُ الأخرى تسعةً فإن فائض الإنتاج الأول يكون خُمْسًا وفائضَ الإنتاج الثاني عُشْرًا، وبما أن نسبة هذين الفائضين تكون على عكس نسبة الإنتاجين فإن الأرض التي لا تُغِلُّ غيرَ خمسة تَمْنَح فضلةً تَعْدِل ضِعْفَيْ فضلة الأرض التي تُغِلُّ عشرة.

ولكنْ لا قَوْلَ حَوْلَ غَلَّة مضاعفة، ولا أعتقد وجودَ أحَد يَجْرُؤ على جَعْل خِصْب البلاد الباردة مساويًا لخِصْب البلاد الحارة كقاعدة عامة، ومع ذلك دَعْنَا نفترض وجود هذه المساواة، ودَعْنَا، إذا ما أردتم، نَجْعَل إنكلترة على مستوى صِقِلِّية، ونجعل بولونيةَ على مستوى مصر، فإذا أمعنَّا في الجنوب وجَدْنَا إفْريقية والهند، وإذا أمعنا في الشمال لم نَجِدْ شيئًا، وما يجب أن يكون من فَرْق في الفلاحة نَيْلًا لهذه المساواة في الإنتاج؟ لا اضطرار إلى غير حراثة الأرض حَرْثًا خفيفًا في صقلِّية، وما أكثر ما يُحتاج إلى العناية في إنكلترة لفَلْحها! والواقعُ أنه كلما اضْطُرَّ إلى ذُرْعَانٍ نَيْلًا لِعَيْنِ الغَلَّة وَجَبَ أن يكون الفائضُ قليلًا بحكم الضرورة.

وفضلًا عن ذلك لاحظوا أن ذاتَ المقدار من الآدميين يكون أقلَّ استهلاكًا إلى الغاية في البلاد الحارة حيث يتطلب الإقليم قناعة الإنسان ليكون ذا عافية، فالأوربيون الذين يرغبون في العيش هنالك كما في بلادهم يَهْلِكون جميعُهم بالزُّحار والتُّخْمَة، قال شارْدَان: «نكون من الضواري والذئاب عند قياسنا بالآسيويين، ويَعْزُو بعضُهم قناعةَ الفُرْس إلى كون بلدهم أقلَّ فَلْحًا، وعلى العكس أعتقد أن بلدهم أقلُّ زَخْرًا بالغلال لكون سكانها أقلَّ احتياجًا إليها، وإذا كان

زهدهم نتيجةَ جَدْب البلد لم يكن غيرُ الفقراء فيه مَنْ يأكلون قليلًا مع أن هذا شأنُ جميع الناس على العموم، ويؤكلُ في كل ولاية كثيرًا أو قليلًا على حَسَب خِصْب البلد مع أن ذات القناعة توجد في جميع المملكة، وهم يفاخرون بطراز عيشهم قائلين إنه يكفي النظر إلى لونهم ليُعْرف مقدار كونه أجودَ من لونُ النصارى، والواقعُ أن لون الفُرْس متعادل، وأنهم ذوو جلد جميل ناعم صقيل عل حين يَبْدُو لون رعاياهم الأرمن الذين يعيشون على الطريقة الأوروبية خَشِنًا ذا بُثُورٍ وتَظْهَرَ أبدانهم سمينة ثقيلة».

وكلما اقتُرب من خط الاستواء عاشت الشعوب من القليل، وهي لا تأكل لحمًا تقريبًا، ويُعَدُّ الأَرُزُّ والذُّرة والكُسْكسو والدُّخْن والكَصَوَة أغذيتهم العادية، وتَجِدُ في الهند ملايين من الآدميين لا يُكلِّف غذاؤهم اليوميُّ فَلْسًا واحدًا، ونرى في أوربة نفسها فروقًا محسوسة في شهوة الطعام بين شعوب الشمال وشعوب الجنوب، فالإسبانيُّ يعيش ثمانية أيام من غَدَاء الألمانيّ، ويتُحَوَّل إلى أمور الاستهلاك أيضًا في البلدان التي يكون الناس فيها أشدَّ شَرَهًا إلى الكماليِّ، ويَتَبَيَّن الكماليُّ في إنكلترة على مائدةٍ مثقلةٍ باللحوم، وتُتْخَمُون بالسُّكَّر والأزهار على الموائد في إيطالية.

ويُظْهِرُ الكماليُّ في الثياب مِثلَ تلك الفروق أيضًا، ففي الأقاليم التي يكون تقلب الفصول سريعًا عنيفًا فيها تُلبَسَ ثيابٌ أكثرُ صلاحًا وأعظمُ بساطة، وفي الأقاليم التي لا يُلْبَس فيها إلَّا للزينة يُبْحَثُ عن اللَّمْع أكثرَ مما عن النَّفْع، وتكون الثياب فيها كماليةً بنفسها، وفي نابل تَرَوْن كلَّ يوم أُناسًا يتنزهون في جبل البُوزيليب لابسين حُللًا مُذْهَبةً دون سواها، وقُلْ مثلَ هذا عن المباني، فالبهاءُ هو كلُّ ما يُعْنَى به عند مالا يُخْشَى شيءٌ من متالف الهواء، وفي باريسَ ولندن يُرْغَبُ في السَّكَن الدَّفِئ الهَنِئ، وفي مَدْريدَ تُوجَد رِدَاهٌ رائعة، ولكن من غير نوافذَ تُغْلَق، وتنامون في نخاريبَ مجرَّدة.

وتكون الأطعمةُ في البلاد الحارة أكثرَ تغذيةً وعُصارةً، وهذا فرقٌ ثالث لا يُمْكن إلَّا أن يكون مؤثرًا في الثاني، ولِمَ يؤكلُ كثيرٌ من الخُضَر في إيطالية؟ لأنها

جيدةٌ مغذيةٌ لذيذةُ الطَّعْم فيها، وفي فرنسة، حيث تُقاتُ بالماء فقط، لا تُغَذّي مطلقًا، ولا يؤبَه لها على الموائد تقريبًا، وهي لا تَشْغَل مكانًا أقلَّ من ذلك مع ذلك، وهي تُكلِّف تعبًا في زراعتها بمثل ذلك على الأقل، ومن التجارب الواقعة كونُ بلاد المغرب، التي هي دون بلاد فرنسة من نواحٍ أخرى، تنتج دقيقًا كثيرًا جدًا، وكون بلاد فرنسا تنتج من ناحيتها دقيقًا أكثر مما تُنْتِج بلادُ الشمال، ومن ثَمَّ يُمْكِن أن يُستنتج كونُ مثل هذا التدرُّج يلاحظ على العموم في عين الاتجاه من خطِّ الاستواء إلى القطب، أليس من النقصان الواضح في الحقيقة أن يُنَال أقلُّ مقدارٍ من الغذاء في إنتاج معادل؟

وإلى جميع هذه النّقاط يمكنني أن أُضيف نقطةً أخرى ناشئةً عنها مُقوّيةً لها، وهي كونُ البلاد الحارَّة أقلَّ احتياجًا إلى السكان من البلدان الباردة، وكونُها تستطيع أن تُغَذّيَ أهلين أكثر مما تُغذّي، وهذا ما يُسْفِرُ عن فائض مضاعفٍ نفعًا للاستبداد، وكلما شَغَلَ ذاتُ العدد من السكان مساحةً كبيرة صَعُب اشتعالُ الفتَن، وذلك لتعذر الائتمار بسرعة وخَفَاء، ولأنه يَسْهُل على الحكومة دائمًا أن تُحْبِط الخطَط وأن تَسُدَّ المنافذ، غير أن الشعب كثير العدد كلما تدَاني قلَّت استطاعةُ الحكومة أن تعتدي على السيد، فالزعماءُ يأتمرون في غُرفهم بأمانٍ ائتمارَ الأمير في مجلسه، والجُمهورُ يَتَجَمَّع في الميادين من فَوْره تجمُّعَ الكتائب في مُعَسْكراتها، ولِذَا تكون فائدة الحكومة الطاغية من ذلك أن تَسير على مَسافات واسعة، وهي بفضل ما تتخذ من نقَاط ارتكاز تَزيدُ قوتُها في البُعْد كزيادة قوة العَتَل[1]، وعلى العكس لا تَعْمَلُ قوةُ الشعب إلَّا متجمعةً، وهي تضمحل وتزول بتمددها كفعل البارود المُنتَثر على الأرض فلا يشتعل إلَّا حَبَّةً بعد حبة، وهكذا فإن أقلَّ البلدان سكانًا أصلحُها للطغيان، فالضواري لا تسيطر على غير الصحاري.

---

(1) لا يناقض هذا ما قلته آنفًا حول محاذير الدول الكبيرة «باب 2، فصل 9»، وذلك لبحثنا هنالك عن سلطان الحكومة على أعضائها، ولبحثنا هنا عن قوتها تجاه رعاياها، فهي تنتقع بأعضائها المفرقة كنقاط ارتكاز للسير ضد الشعب في البعد، ولكنه ليس لدى الحكومة أية نقطة ارتكاز للسير رأسًا ضد هؤلاء الأعضاء أنفسهم، وهكذا فإن طول العتلة يجعل منها ضعفًا في إحدى الحالين ويجعل منها قوة في الحال الأخرى.

الفصل التاسع

علامات الحكومة الصالحة

إذَنْ، عندما يُسْأل إطلاقًا عن أصلح حكومة يُوضَع سؤالٌ مُعْضِلٌ كغير مُحَدَّد، وإن شئت فَقُلْ إن لهذا السؤال حلولًا صالحةً كثيرةً كثرةَ التراكيب الممكنة في أوضاع الشعوب المطلقة والنسبية.

ولكنه إذا ما سُئل عن العلامة التي يُمْكن أن يُعْرَف بها كونُ أحد الشعوب محكومًا فيه حكمًا صالحًا أو سَيِّئًا اختلف الأمر وأمكن حلُّ المسألة الواقعية.

ومع ذلك فإنها لا تُحَلُّ مطلقًا، وذلك لأن كلَّ واحدٍ يَرْغَب في حَلِّها على شاكلته، ويُثْنِي الرعايا على الراحة العامة، ويمتدح المواطنون حريةَ الأفراد، فيُفَضِّل أحدهم ضمانَ التصرفات ويفضلُ الآخرُ ضمانَ الأشخاص، ويرى أحدُهم أن أصلحَ الحكومات أشدُّها ويذهب الآخر إلى أن أصلحَها ألْيَنُها، ويَوَدُّ هذا أن يعاقَب على الجرائم، ويودُّ ذاك مَنْعَ وقوعها، ويَجِدُ أحدُهم أن من الجميل أن يُخْشَى من الجيران، ويحبُّ الآخرُ أن يُجْهَلَ من قِبَلِهم، ويُسَرُّ أحدُهم بتداول النقد ويتطلب الآخر أن يحُوز الشعبُ خبزًا، حتى إنه إذا ما اتُّفق حَوْل هذه النّقَاط وما ماثلها فهل يَعْني هذا تقدُّمنا أكثرَ من قبل؟ وبما أنه يُعْوِزُ المقاديرَ الأدبية قياسٌ دقيقٌ فإذا ما اتُّفِق على العلامة فكيف يُتَّفق على التقدير؟

ومن جانبي أعْجَبُ دائمًا من جَهْل علامة بالغة هذه البساطة، أو من عدم الاعتراف بها عن سوء نية، وما غاية الجمعية السياسية؟ صيانةُ أعضائها وفَلاحُهم، وما أضمن علامة لصيانتهم وفلاحهم؟ عددُهم وأهلوهم، ولا تذهبوا بعيدًا، إذَنْ، للبحث عن هذه العلامة المجَادل فيها كثيرًا، ثم بما أن كلَّ شيء متساوٍ فإن الحكومة التي يَعْمُرُهَا المواطنون ويزيدونها أكثرَ من قبل، وذلك

من غير عَوْنٍ خارجيٍّ أو تجنيس أو جاليات، هي أصلحُ الحكومات لا رَيْب، وإن الحكومة التي يَقِلُّ رعاياها ويَفنَّوْن هي أسوأها، فيا أيها العادُّون! الآن تُرك لكم أمرُ الحساب والقياس والمقابلة[1].

(1) وللمبدأ عينه يجب أن يحكم في أي القرون أفضل لفلاح الجنس البشري، فقد أعجب كثيرًا بالقرون التي ازدهرت فيها الآداب والفنون من غير نفوذ في الغرض الخفي من ممارستها، ومن غير نظر إلى أثرها المشؤوم، «فالأغنياء يسمون إنسانية ما هو بداءة العبودية»، تاسيت Agricoal.31 ألا نبصر في كتب الأمثال ما يدفع مؤلفيها إلى الكلام من مصلحة غليظة؟ كلا، فمهما استطاعوا أن يقولوا عن بلد يخلو من السكان مع سنائه فليس من الصحيح سير كل شيء على ما يرام، فلا يكفي أن يكون لشاعر دخل منة ألف فرنك حتى يكون عصره أحسن العصور، ويجب أن ينظر إلى الراحة الظاهرة وطمأنينة الرؤساء أقل مما ينظر إلى رفاهية أممهم في مجموعها، ولاسيما أكثر الدول عددًا، أجل، يخرب البرد بعض الكور، ولكن من النادر أن يسفر عن قحط، أجل، إن الفتن والحروب الأهلية تخيف كثيرًا من الزعماء، ولكنها لا تؤدي إلى شقاء الشعوب التي قد تفوز براحة وقتية على حين بِنازع حول من يطغى عليها، فعن حالها الدائمة تنشأ سعادتها وبلاياها الحقيقية، ومتى ظل الجميع مسحوقًا تحت النير هلك وهنالك يبيده الرؤساء على مهل، «وعند ما يحولون البلد إلى بلقع يقولون إن السكون يهيمن عليه»، تاسيت Agricola.31 وحينما كانت مناكدات الكبراء تهز المملكة الفرنسية وكان مطران باريس يحمل إلى برلمان باريس خنجرًا في جيبه لم يحل ذلك دون عيش الشعب الفرنسي سعيدًا كثيرًا في يسر صالح حر، وقديمًا كانت بلاد اليونان تزدهر بين أقسى الحروب، وكان الدم يجري كالسيل، وكان جميع البلد زاخرًا بالأهلين، ويظهر، كما قال مكيافيلي، إن جمهوريتنا صارت أكثر قوة بين القتل والنفي والحروب الأهلية، فكان لفضيلة مواطنيها وأخلاقهم واستقلالهم أثر في تقويتها أكثر مما لجميع انقساماتهم من أثر في إضعافها، ويجعل الاضطراب القليل نابضًا في النفوس، وحرية أكثر من الراحة تجعل النوع زاهيًا في الحقيقة.

الفصل العاشر

إساءة استعمال الحكومة وتدرجها إلى الانحطاط

كما أن الإرادة الخاصة تَسيرُ بلا انقطاع معاكسةً للإرادة العامة تَقُوم الحكومة بجُهْدٍ مستمرٍّ ضدَّ السيادة، وكلما زاد هذا الجُهد فسَد النظام، وبما أنه لا يوجد هنا، مطلقًا، إرادةٌ أخرى للهيئة توازن إرادة الأمير وهي تقاومها فإن الذي يَحْدُث عاجلًا أو آجلًا كونُ الأمير يضطهد السيد ويُلْغِي العَهْدَ الاجتماعيّ، وهنا العيبُ الملازم الحائق الذي يُفْضي بلا مَهْلٍ إلى تقويض الهيئة السياسية منذ ولادتها كما يُقوِّض الهَرَمُ والموت بَدَن الإنسان.

ويوجد سبيلان عامَّان تنحطُّ بهما الحكومة، أي عندما تَتَقَبَّضُ أو عندما تنحلُّ الدولة.

وتَتَقبَّض الدولة عندما تسير من العدد الكبير إلى القليل، أي من الديموقراطية إلى الأريستوقراطية ومن الأريستوقراطية إلى الملكية، وهنالك ميلُها الطبيعيّ[1]، وهي إذا تقهقرت من العدد الصغير إلى الكبير أمكن القول

---

(1) يعرض تكوين جمهورية البندقية البطيء وتقدمها في أهوارها مثالًا واضحًا لهذا التتابع، ومن دواعي العجب كون البندقيين لا يزالون، كما يلوح، في المرحلة الثانية التي بدأت سنة 1198 بسرار كونسيغليو «إغلاق المجلس»، وأما قدماء الدوكات الذين يلامون عليهم فقد ثبت أنهم لم يكونوا سادتهم قط على الرغم مما ورد في كتاب Squittinio della liberta veneta.

ولا تفوت معارضتي بالجمهورية الرومانية التي يقال إنها سلكت سبيلًا معاكسًا تمامًا مارة من الملكية إلى الأريستوقراطية، ومن الأريستوقراطية إلى الديموقراطية، فتراني بعيدًا من التفكير في الأمر هكذا.

كان أول نظام أقامه رومولوس حكومة مركبة انحطت إلى استبداد بسرعة، فزالت الدولة قبل الأوان لأسباب خاصة كما يموت الطفل قبل أن يبلغ سن الرجولة، وكان طرد آل تاركن تاريخ ولادة الجمهورية الحقيقي، غير أنها لم تكتسب شكلًا ثابتًا في البداءة، وذلك لأنه لم ينجز غير نصف العمل بعدم إلغاء مرتبة الأشارف، وذلك لأن الأريستوقراطية الوراثية، التي هي أسوأ الإدارات الشرعية، إذ ظلت هي والديموقراطية على خصام لم يثبت شكل الحكومة المتقلب المذبذب إلا بقيام منصب محامي الشعب لم يكن حينئذ سيدًا فقط، بل كان حاكمًا وقاضيًا أيضًا، ولم يكن السنات غير محكمة تابعة لتعديل الحكومة أو جمعها، ولم يكن القناصل أنفسهم أكثر من رؤساء الشعب وإن كانوا من الأشارف وكانوا أول الحكام وقادة الحرب المطلقين.

بأنها ترتخي، غير أن هذا التقدم المعاكس مستحيل. والحقُّ أن الحكومة لا تُغيِّر شكلها إلا حين يَدَعُها نابُضها البالي من الضعف ما لا تستطيع معه أن تَحْفظ شكلها، والحقُّ أنها ترتخي أيضًا عند تمدُّدها، فتصبح قوتها قاصرةً تمامًا وتكون أقلَّ بقاءً، فيجبُ، إذَنْ، أن يُرْجعَ إلى النابض وأن يُشَدّ كلما ارتخى، وإلَّا انهارت الدولة التي يُمْسِكها.

ويمكن أن يقع انحلال الدولة على وجهين:

أولًا، عندما ينقطع الأمير عن إدارة الدولة وَفْقَ القوانين ويغتصب السلطةَ ذاتَ السيادة، وهنالك يقع تغيير عجيب، وذلك أن الدولة، لا الحكومة، تتقلص، وبهذا أعني أن الدولة الكبيرة تنحلّ وتتألف منها دولةٌ أخرى مركبةٌ من أعضاء الحكومة فقط تكون تجاه بقية الشعب سيدَته وطاغيتَه، حتى إذا ما اغتصبت الحكومةُ السيادةَ نُقِضَ الميثاق الاجتماعيّ وحُمِل المواطنون، العائدون إلى حريتهم الطبيعية عن حقٍّ، على الطاعة من غير ارتباط.

ويَقَع ذاتُ الحال أيضًا عندما يغتصب أعضاءُ الحكومة على انفراد ما لا ينبغي لهم أن يمارسوه من سلطانٍ إلا كهيئة، وهذا ما ينطوي على نَقْضٍ للقوانين ويؤدي إلى أعظم فساد، وهنالك يوجد، كما أقول، من الأمراء بمقدار الحكام، فتَهْلِك، أو تُغَيِّرُ شكلَها، الدولةُ التي هي ليست أقلَّ من الحكومة انقسامًا.

ومتى انحلت الدولة اتخذ سوءُ استعمال الحكومة، مهما كان أمرُه، اسمَ الفوضى

=وقد رئى منذ ذلك الحين أن الحكومة تكتسب ميلها الطبيعي وتميل إلى الأريستوقراطية بشدة، وبما أن مرتبة الأشارف كانت تلغي نفسها بنفسها عادت الأرستوقراطية لا تكون في هيئة الأشارف كما هي في البندقية وجنوة، بل في هيئة السنات المؤلف من أشارف وعوام، حتى في هيئة محامي الشعب عندما أخذوا يغتصبون سلطة فعالة، وذلك لأن الألفاظ لا تؤثر في الوقائع، وحينما أصبح للشعب رؤساء يقومون بالحكم من أجله كان هذا أريستوقراطية دائمًا مهما كان الاسم الذي يحملونه.

وقد أسفر سوء استعمال الأريستوقراطية عن الحروب الأهلية والحكومة الثلاثية، وصار سيلا ويوليوس قيصر وأغسطس ملوكًا حقيقيين بالفعل، ثم انحلت الدولة بفعل استبداد محامي الشعب، ولذا فإن تاريخ الرومان يؤيد المبدأ الذي وضعته بدلًا من نقضه.

الشائعَ، فتنحطُّ الديموقراطية، عن تمييز، إلى حكومة عوامّ والأريستوقراطيةُ إلى حكومة أعيان، وإلى هذا أُضيف انحطاطَ الملَكية إلى طغيان، بَيْدَ أن هذه الكلمة الأخيرة مبهمةٌ، وتحتاج إلى إيضاح.

إن الطاغيةَ، في الاصطلاح العامّيِّ، مَلِكٌ يَمْلك بعنف ومن غير مراعاة للعدل والقوانين، والطاغيةُ، في المعنى الدقيق، فردٌ ينتحل السلطانَ المَلَكي من غير أن يكون له حقٌّ في ذلك، وكان الأغارقة يُطْلِقُون كلمة الطاغية، بلا تفريق، على الصُّلّاح والطُّلّاح من الأمراء الذين لم يكن سلطانُهم شرعيًّا[1]، وهكذا فإن الطاغية والغاصب كلمتان مترادفتان تمامًا.

وإذا ما جاز لي إطلاقُ أسماء مختلفة على أشياءَ مختلفة دَعَوْتُ غاصبَ السلطان الملَكيِّ طاغيةً ودَعَوْتُ غاصبَ السلطة ذات السيادة مستبدًّا، والطاغيةُ هو الذي يتدخَّل ضدَّ القوانين في الحُكْم وَفْقَ القوانين، والمستبدُّ هو الذي يَضَعُ نفسَه فوق القوانين نفسها، وهكذا قد لا يكون الطاغية مستبدًّا، ولكن المستبدَّ طاغيةٌ على الدوام.

(1) («وذلك لأن جميع هؤلاء دعوا وعدوا طغاة قابضين باستمرار على السلطان في دولة عرفت الحرية» «كورنيليوس نيبوس، حياة ملتاد، فصل 8») أجل، إن أرسطو Mor.Nicom.bib. VIII، Cap.x يميز الطاغية من الملك من حيث أن الأول يملك لفائدته الخاصة وأن الثاني لفائدة رعاياه فقط، غير أن جميع مؤلفي اليونان استعملوا كلمة الطاغية بمعنى آخر على العموم كما يظهر ذلك من كتاب هيرون لاكزينوفون، فيستدل من تفريق أرسطو أنه لم يوجد ملك واحد منذ بدء العالم.

الفصل الحادي عشر

موت الهيئة السياسية

ذلك هو الميلُ الطبيعيُّ الملازم لأحسن الحكومات نظامًا، وإذا كانت إسبارطة وروما قد هَلَكتَا فأيةُ دولة يُمْكن أن تَرْجُوَ البقاء دائما؟ وإذا أردنا إقامةَ نظام دَائم فلا نحْلُمْ مطلقًا بجْعلِه خَالدًا إذَنْ، ولا ينبغي، للنجاح، أن يحاوَل المستَحيل، ولا أن نُعَلِّل أنفسنا بمنح عمل الآدميين من الصلابة ما لا تحتمله الأحوال البشرية. ويبدأ الكيان السياسيُّ، ككيانِ الإنسان، بالموت منذ ولادته، وهو يَحْمِل في ذاته أسبابَ زواله، بَيْدَ أنه يكون لكلٍ من الكيانين نظامٌ على شيء من القوة صالحٌ لحفظه زمنًا طويلًا أو قصيرًا، ونظام الإنسان من عمل الطبيعة، ونظامُ الدولة من عمل الفنّ، ولا يتوقَّف على الناس إطالةُ حياتهم، وعلى الناس يتوقف إطالةُ حياة الدولة بمنحها أحسنَ نظام ممكن، أجَلْ، إن للدولة المنظَّمة أحسنَ تنظيم نهايةً، ولكن هذه النهاية تأتي متأخرةً عن غيرها ما لم يُؤَدِّ حادثٌ مفاجئ إلى هَلاكها قبل الأوان.

ويقوم مبدأُ الحياة السياسية على السلطة ذات السيادة، وتُعدُّ السلطة الاشتراعية قلبَ الدولة، وتُعدُّ السلطة التنفيذية دماغَها الذي يوجب حركة جميع الأجزاء، وقد يُصَابُ الدماغ بالفالج ويَظلُّ الفردُ حَيًّا، وقد يبقى الإنسان أبلهَ ويعيش، ولكن القلب إذا ما انقطع عن القيام بوظائفه مات الحيوان.

وبالسلطة الاشتراعية، لا بالقوانين، تَبْقَى الدولة، ولا يُلْزَمُ اليومُ بقانون الأمس، غير أن القبول الضِّمْنِيَّ يُفْتَرَضُ بالسكوت، ويُحْسَب السيدُ مؤيِّدًا بلا انقطاع للقوانين التي لا يُلْغيها كما يستطيع، وكلُّ ما يُصَرِّح بأنه أراده مَرَّةً يريده دائمًا ما لم يَنْقُض تصريحه. ولِمَ تُحْتَرَمُ القوانينُ القديمة كثيرًا إذَنْ؟ ذلك لذات السبب، ويجب أن يُعْتَقد أنه لا يوجد غيرُ حُسْن العزائم القديمة ما استطاع حفظَها زمنًا طويلًا، وإذا كان السيد لا يعترف بفائدتها بلا انقطاع ألغاها ألفَ مرة، ولهذا تنال القوانينُ باستمرار قوةً جديدةً في جميع الدولة الحَسنة التنظيم بدلًا من أن تَهِنَ، وتجعلها سابقةُ القِدَم أكثرَ حُرْمةً في كل يوم، فبَيْنَا تَضْعُف القوانينُ مع العُمُر في كل مكانٍ يَدُلُّ هذا على عدم وجود السلطة الاشتراعية وعلى أن الدولة تموت.

الفصل الثاني عشر

كيف تدوم السلطة صاحبة السيادة؟

بما أنه ليس للسيد قوةٌ غيرُ السلطة الاشتراعية فإنه لا يؤثِّر بغير القوانين، وبما أن القوانين ليست غيرَ أعمالٍ رسمية للإرادة العامة فإن السيد لا يؤثِّر إلا عندما يجتمع الشعب، وأقول إن اجتماع الشعب وهمٌ، وهو اليومَ وهْمٌ، ولكنه كان غيرَ ذلك منذ ألفي سنة، فهل تَغَيَّرت طبيعة الناس؟

وإن حدود الممكن في الأمور الأدبية أضيق مما نتصور، وإن وَهَنَاتنَا ومعايبَنا ومبتسراتنا هي التي تُضَيِّقها، ولا تؤمن النفوس الوطيئة بعظماء الرجال مطلقًا، ويتبَسَّم أَراذلُ العبيد ابتسامَ سُخْرية من كلمة الحرية هذه. ودَعْنَا نَحْكُم بما صُنِعَ فيما يُمْكِن أن يُصْنَع، ولا أتكلم عن جُمهوريات اليونان القديمة، ولكن يَلُوح لي أن الجُمهورية الرومانية كانت دولةً عظيمة، وأن مدينة روما كانت مدينةً كبيرة، ويدلُّ آخر إحصاء على احتواء روما أربعَمئة ألف مواطن قادر على حمل السلاح، ويدلُّ آخر إحصاء للإمبراطورية على أكثرَ من أربعة ملايين مواطن عدا الرعايا والأجانب والنساء والأولاد والعبيد.

وما أكثر ما نتمثل من مصاعبَ في جَمْع أهل هذه العاصمة وجوارها الكثيرين تكرارًا! ومع ذلك كانت لا تَمُرُّ أسابيعُ قليلةٌ قبل أن يجتمع الشعب الرومانيُّ، وكان هذا يَقَعُ عِدَّة مرات، وكان لا يمارس حقوقَ السيادة وحدَها، بل كان يمارس قسمًا من حقوق الحكومة أيضًا، وكان يعالج بعض المسائل، وكان يَحْكُم في بعض القضايا، وكان جميع هذا الشعب حاكمًا في الميدان العامِّ أكثرَ من أن يكون مواطنًا في الغالب. وإذا ما رجعنا إلى أزمنة الأمم الأولى وجدنا أنه كان لمُعْظم الحكومات القديمة، حتى المَلَكيات كحكومات المقدونيين والفَرَنج، مجالسُ مماثلةٌ لتلك، ومهما يكن من أمرٍ فإن هذا الشيء الوحيد الذي لا جدالَ فيه ينطوي على جوابٍ عن جميع المصاعب، وإن من المنطق الصالح أن يُبْصَى الممكن من الواقع.

الفصل الثالث عشر

تكملة

لا يَكْفي أن يكون الشعب المجتمع قد قَرَّرَ لمرة واحدة نظامَ الدولة بتأييده قانونًا معينًا، ولا يكفي أن يكون قد أقام حكومة دائمة، أو يكون قد قام لمرةٍ واحدة بانتخاب الحكام، وإذا عَدَوْت المجالس النادرة التي تقتضيها أحوالٌ مفاجئة وَجَب وجودُ مجالسَ ثابتة دَوْرِية لا يُمْكن إلغاؤها ولا تأجيلها، فيُدْعى الشعبُ في اليوم المعين شرعًا بقوة القانون، وذلك من غير احتياجٍ إلى دعوة رسمية أخرى لهذا السبب.

ولكنك إذا عَدَوْت هذه المجالسَ الشرعيةَ بتاريخها فقط وجدتَ كلَّ مجلس للشعب لم يُدْعَ من قِبَل الحكام الموكَل إليهم هذا الأمر، وَفْقَ الأنظمة المَرْعيَّة، غيرَ شرعيٍّ وأن جميعَ أعماله باطلةٌ، وذلك لأن أمر الاجتماع يجب أن يَصْدُر عن القانون.

وأما دَوْرَاتُ المجالس الشرعية القليلةُ أو الكثيرةُ فتتوقف على عواملَ كثيرة لا يُمْكن إعطاءُ قواعدَ دقيقة عنها، وإنما يُمْكن أن يقال على العموم إن الحكومات كلما كانت لها قوةٌ وجب أنْ يُظْهِر السيدُ نفسهَ كثيرًا.

وسوف يقال لي إن هذا قد يكون صالحًا لمدينة واحدة، فما يُصْنَعُ إذا اشتملت الدولة على مدن كثيرة؟ هل تُقَسَّم السلطة صاحبةُ السيادة؟ أو هل تُحْشَرُ في مدينة واحدة وتُسخَّرُ لها المدن الأخرى؟

أُجيبُ بأنه لا ينبغي أن يُصْنع هذا ولا ذاك، وذلك: أولًا، أن السلطة صاحبة السيادة بسيطة وواحدة، فلا يُمْكن أن تُقَسَّم من غير أن تُقَوّض، ثانيًا، أن المدينة، كالأمة، لا يمْكن أن تُسَخَّر شرعيًّا لأخرى لأن جوهر الهيئة السياسية هو في توافق الطاعة والحرية، ولأن الكلمتين، التابعَ والحريةَ، صِلَتَان متحدتان ذاتًا ومعنى فتجتمع فكرتُهما في كلمة المواطن الواحدة.

وأُجيب، أيضًا، بأن من السوء في كلِّ وقتٍ جمعَ مدن كثيرة في حاضرة واحدة، فإذا ما رَغبْنَا في مثل هذا الاتحاد لا ينبغي لنا أملُ اجتناب محاذيره الطبيعية، ولا يَجُوزُ أن يعارَض بسوء استعمال الدول الكبيرة من لا يبتغي غيرَ صغيرِها، ولكن كيف تُمْنَح الدولُ الصغيرة من القوة ما تقاوم به الكبيرة؟ ذلك كما قاومت المدن الإغريقيةُ الملكَ الأعظم فيما مضى، وكماَ قاومت هولندة وسويسرا آل النمسا حديثًا.

ومع ذلك إذا تَعَذّر ردُّ الدولة إلى حدودها المناسبة بقيَتْ وسيلةٌ أيضًا، وذلك ألَّا تُعانيَ عاصمةً، وأن تُحْمَل الحكومةُ على الاستقرار بكلِّ مدينةٍ مناوبةً، وأن تُجْمَع ولاياتُ البلاد، كذلك، تتابعًا.

واعمرُوا الأرض متساويًا، واحملوا عينَ الحقوق إلى كلِّ مكان، واحْملُوا الرَّخَاء والحياةَ إلى كلِّ مكان، فعلى هذا الوجه تُصْبِح الدولة أقوى وأصلحَ ما يُمْكِن أن يُحْكَم فيها معًا، واذْكُرُوا أن جُدُر المدن لا تُكَوَّن من غير أطلال منازل الحقول، وأرى بعين بصيرتي أن كلَّ قصر يقام في العاصمة بلدٌ بأسْرِه من أنقاض.

الفصل الرابع عشر

تكملة

إذا ما اجتمع الشعب اجتماعًا شرعيًّا كهيئة ذات سيادة انقطع كلُّ قضاء للحكومة، ووُقِفَت السلطة التنفيذية، فشخصُ آخرِ مواطنٍ هو من التقديس والحُرمة كأول حاكم، وذلك لأنه لا ممثِّلَ حيث يوجَدُ الممثَّل، وعن جهل هذه القاعدة أو إهمالها نَشَأَ مُعْظَمُ الاضطرابات التي نَشبت في مجالس الشعب برومة المعروفة بالكُوميس، فلم يكن القناصلُ حينئذٍ غيرَ رؤساءَ للشعب، ولم يكن التريبُوناتُ حينئذٍ غيرَ خطباء[1]، ولم يكن السنَّاتُ شيئًا مذكورًا.

وفواصلُ الوقف تلك التي يُسَلِّم في أثنائها الأميرُ، أو يجب أن يُسلِّم، بوجود عالٍ فعليٍّ كانت مصدرَ ذُعْرٍ له في كلِّ حين، ومجالسُ الشعب تلك، التي هي تُرْسُ الهيئة السياسية وزاجرُ الحكومة، كانت مصدرَ هَوْل الرؤساء في كل زمان، فلم يَدَّخروا جهودًا، ولا مصاعبَ، ولا وعودًا، صَرْفًا للمواطنين عنها، فمتى كان المواطنون بُخَلاءَ نُذُولًا جبناءَ أشدَّ حُبًّا للراحة مما للحرية صاروا لا يعارضون جهودَ الحكومة المضاعفة زمنًا طويلًا، وهكذا فإن السلطة صاحبةَ السيادة تزول في نهاية الأمر بزيادة قدرة «الحكومة» المقاومةِ بلا انقطاع فتَسْقُط المُدُن وتَهْلِك قبل الأوان.

غير أنه يتدخل بين السلطة ذات السيادة والحكومة المُرادية، أحيانًا، سلطةٌ متوسطةٌ يجب أن يُحدَّث عنها.

(1) ضمن المعنى الذي يطلق تقريبًا على هذا الاسم في برلمان إنكلترا، وما بين هذه الخدم من تماثل أسفر عن تصادم القناصل ومحامي الشعب حتى عند وقف كل قضاء.

الفصل الخامس عشر

نواب أو ممثلون

عندما تنقطع الخدمة العامة عن كونها عملَ المواطنين الرئيسَ، ويُفضَّل هؤلاء قيام مالهم مقام أشخاصهم، تكون الدولة قريبةً من سقوطها، فإذا ما وجب السَّيْرُ إلى الحرب أدَّوْا إلى الكتائب وظلُّوا في منازلهم، وهم بما هم عليه من كسلٍ وما لديهم من مالٍ يكونون في نهاية الأمر ذوي جنود لاستعباد الوطن وذوي ممثلين لبيعه.

وهذه هي رَجَّةُ التجارة والمهَن، وهذه هي منفعةُ الربح ذاتُ الشَّرَه، وهذه هي نعومةُ، وهَوى، الملاذِّ التي تُحَوِّل الخِدَمَ العامةَ إلى مال، وإذا ما تَنَزَّل الإنسان عن قسم من فائدته فلكي يَزيدَها على هَوْنه، وإذا ما أعطيتَ مالًا لم تَلْبَث أن تكون ذا قيود، فكلمة «المالية» هي كلمة العبودية، وتَجْهَلها الحاضرة، ويَعْمَلُ المواطنون في الدولة الحرة حَقًّا بذُرْعانهم، لا بالمال مطلقًا، ويَبْعُدون من الدَّفْع ليُعْفَوْا من واجباتهم، ويَدْفَعون إنجازًا لها بأنفسهم، وأجِدُني بعيدًا جِدًّا من الأفكار السائرة، وأعتقد أن السُّخْرات أقلُّ مباينةً للحرية من الجبايات.

وكلما كان نظام الدولة صالحًا فُضِّلَت الأعمال العامة على الأعمال الخاصة في نفوس المواطنين، حتى إن الأعمال الخاصة تكون قليلةً جدًّا، وذلك لأن حاصل السعادة العامة يُقَدِّم حِصَّةً أعظمَ من حِصة كلِّ فرد فلا يكون له ما يَطْلُبه في الخِدَم الخاصة غيرُ القليل، وكلُّ واحد في الحاضرة الحسنة القيادة يطير إلى المجالس، ولا أحدَ في الحكومة السيئة يَوَدُّ أن يتقدم خُطوةً إليها، وذلك لأنه لا يكترث أحدٌ لما يَحْدُث فيها، ولأنه يُرَى أن الإرادة العامة لا تسيطر عليها، ولأن الأمور المنزلية تستغرق كلَّ شيء فيها، وتؤدي القوانين الصالحة إلى وَضْع ما هو أصلح منها، وتؤدي القوانين

الطالحة إلى ما هو أسوأ منها، وحالما يوجد من يقول عن أمور الدولة: ما يُهمُّني؟ جازَ عَدُّ الدولة هالكة.

وأدى فتورُ حبِّ الوطن ونشاطُ المصلحة الخاصة واتساعُ الدول والفتوحُ وسوءُ استعمال الحكومة إلى تخَيُّل سبيل نواب الشعب أو ممثليه في مجالس الأمة، وهذا ما جُرى على تسميته في بعض البلدان بالطبقة الثالثة، وهكذا وُضِعَت مصلحةُ الطبقتين «الإكليروس والأشراف» الخاصةُ في المرتبة الأولى والثانية ولم توضَع المصلحة العامة في غير المكان الثالث.

ولا يُمْكِن السيادةَ أن تُمَثَّل لذات السبب الذي لا يمكن أن تُبَاع معهُ، وتقوم السيادةُ، جوهرًا، على الإرادة العامة،والإرادة مما لا يُمَثَّل مطلقًا، والإرادة إما أن تكون عينَ الشيء أو غيره، ولا وسطَ، وليس نوابُ الشعب ممثليه إذَنْ، ولا يمكن أن يكونوا ممثليه، وهم ليسوا غيرَ وكلائه، وهم لا يستطيعون تقرير شيء نهائيًا، وكلُّ قانون لا يوافق الشعب عليه شخصيًّا باطلٌ، وهو ليس قانونًا مطلقًا، ويرى الشعب الإنكليزيُّ أنه حرٌّ، وهو واهمٌ كثيرًا، وهو ليس كذلك إلَّا في أثناء انتخاب أعضاء البرلمان، فإذا ما انتُخِبُوا عاد عبدًا ولم يكُ شيئًا، وما يَقُوم به من استعمال أَوْيْقَات الحرية يدلُّ على أنه يستحقُّ ضياعها.

وفكرةُ الممثلين عصريةٌ، وهي تأتينا من الحكومة الإقطاعية، من هذه الحكومة الباغية الباطلة التي انحطَّ النوع البشريُّ فيها والتي شِينَ اسمُ الإنسان بها، ولم يكن للشعب ممثلون قطُّ في الجُمهوريات القديمة، ولا في الملكيات أيضًا، ولم تُعْرَف هذه الكلمة، ومن الغريب أن كان محامو الشعب في روما بالغي الحُرْمة، وأنه لم يَخْطُر حتى على البال إمكانُ اغتصابهم وظائفَ الشعب وأنهم لم يحاولوا قَطُّ في وسط جَمّ غفير أن يتقدموا من تلقاء أنفسهم إلى استفتاء عامّ، ومع ذلك فليُقَدَّر الارتباكُ الذي كان يؤدّي إليه الجُمهور أحيانًا بما حَدَث في زمن الغَرَاكِين حين كان قسمٌ من المواطنين يُلْقِي صوته من فوق السُّقُوف.

وحينما كان الحقُّ والحرية كلَّ شيء لم تكن المساوئ شيئًا، وكان كلُّ

شيء يُعْطَى قيمتَه الحقيقية لدى هذا الشعب الحكيم، وكان يَدَعُ حَمَلَةَ الفؤوس يصنعون ما لم يَجْرُؤ محاموه أن يصنعوه، وكان لا يَخْشى رغبة حَمَلَةِ فؤوسه في تمثيله.

ومع ذلك يكفي، لإيضاح الوجه الذي كان محامو الشعب يمثلونه به في بعض الأحيان، أن يُتَصَوَّر كيف أن الحكومة تُمَثِّل السيد، فبما أن القانون لم يكن غيرَ إعلان للإرادة العامة فإن من الواضح في السلطة الاشتراعية تعذُّرَ تمثيل الشعب، غير أن من الممكن، ومن الواجب، أن يُمَثَّل في السلطة التنفيذية التي ليست غيرَ قوة تطبيقية للقانون، وهذا يَدُلُّ على أن الأمور إذا ما دُقِّقَ فيها وُجِدَت أممٌ قليلة ذاتُ قوانين، ومهما يكن من أمرٍ فإن من المؤكد كونَ محامي الشعب لم يستطيعوا تمثيلَ الشعب الرومانيّ بمقتضى وظائفهم لما لم يكن لهم نصيبٌ في السلطة التنفيذية، وإنما اتفق لهم بما اغتصبوه من السِّنات فقط.

وما كان على الشعب أن يصنعه لدى الأغارقة كان يصنعه بنفسه فيجتمع في الميدان بلا انقطاع، وكان يُقيم بإقليم معتدل، ولم يكن طَمَّاعًا قَطُّ، وكان العبيد يقومون بأعماله، وكانت حريتُه هَمَّه الأكبر، وكيف يحافظ على ذات الحقوق وقد عادت لا تكون له ذاتُ المنافع؟ تَزيدُ أقاليمكم الأقسى في احتياجاتكم[1]، ويكون ميدانكم العامُّ غيرَ صالح للإقامة مدةَ ستة أشهر من السنة، ولا تستطيع ألسنتكم البُكْمُ أن تُسْمِع نفسها في العرَاء، وتُبالُون بكَسْبكم أكثرَ مما بحريتكم، وتخشَوْن العبودية أقلَّ مما تَخْشَوْنَ البؤس.

ماذا؟ ألا تستقيم الحرية بغير عَوْن العبودية؟ رُبمَا كان ذلك، فالأقْصَيَان يلتقيان، ولكلِّ ما ليس في الطبيعة محاذيرُه، والمجتمعُ المدنيُّ أكثرُ من الجميع، ويوجد من الأحوال السيِّئة ما لا يُمْكِن أن تُحْفَظ معه الحرية إلَّا على حساب حرية الآخرين وما لا يُمْكِن المواطنَ معه أن يكون تامَّ الحرية إلَّا بكوْن العبد عبدًا إلى الغاية، وكانت هذه حال إسبارطة، وأما أنتِ، أيتها

(1) انتحال ترف الشرقيين ونعيمهم في البلاد الباردة يعني رغبة في اتخاذ قيودهم، يعني خضوعًا لها أشد من خضوعهم بحكم الضرورة.

الشعوب الحديثة، فليس عندك عبيد، وإنما أنت من العبيد لتأديتك حريتهم من حريتك، ومن العبث مفاخرتُك بهذا الاختيار، ففي هذا أجِدُ نذالةً أكثرَ مما أجِدُ إنسانيةً.

ولا أقْصد بجميع هذا ضرورةَ اقتناء عبيد، ولا كَوْنَ حَقِّ الرِّقِّ شرعيًّا، وإنما ذكرتُ أسبابَ كَوْن الشعوب الحديثة التي تعتقد أنها حرةٌ ذاتَ ممثلين، وكوْنِ الشعوب القديمة غيرَ ذاتِ ممثلين، ومهما يكن من أمرٍ فإن الشعب إذا ما جَعَل لنفسه ممثلين عاد لا يكونَ حُرًّا، وعاد لا يكون موجودًا.

وإني، بعد بحثٍ في جميع الأمور، لا أرى، فيما بعد، كَوْنَه يُمْكن السيدَ أن يحافظ بيننا على ممارسة حقوقه إذا لم تكن الحاضرة صغيرةً جدًّا، ولكن ألَا تُقْهَر إذا كانت صغيرةً جدًّا؟ كلَّا، وسأثبت، فيما بعد[1]، كيف يُمْكن جَمْعُ قوة الشعب الكبير الخارجية مع الضَابطة السهلة وحسنِ نظام الدولة الصغيرة.

(1) هذا ما قصدت صنعه في سياق هذا الكتاب، فأنتهي إلى موضوع المتحدات عند معالجة الصلات الخارجية، والموضوع تام الجدة، ولا تزال مبادؤه قيد الوضع.

الفصل السادس عشر

كَوْنُ نظامِ الحكومة ليس عقدًا مطلقًا

إذا أُقيمت السلطة الاشتراعية جيِّدًا ذات مرة كان الأمرُ الآخر الذي يُقام هو السلطة التنفيذية، وذلك بما أن هذه الأخيرة، التي لا تَسيرُ إلَّا بأعمال خاصة، ليست من جوهر الأخرى فإنها منفصلةٌ عنها بحكم الطبيعة، وإذا كان من الممكن كونُ السيد، المعدودِ كذلك، صاحبَ السلطة التنفيذية فإن الحقَّ والواقع هما من الاختلاط ما لا يُعْرَفُ معه ما هو قانونٌ وما ليس بقانون، فلا تلبث الهيئة السياسية المُحَرَّفة على هذا الوجه أن تصبح فريسةَ العنف الذي أقيمت ضِدَّه.

وبما أن جميع المواطنين متساوون بالعَقْد الاجتماعيّ فإن ما يجب أن يَصْنَعه الجميعُ يُمْكِن الجميعَ أن يأمُرَ به، ولكنْ ليس لأحد حَقٌّ أن يطالب بأن يَصْنَع آخرُ ما لا يصنعُه بنفسه، والواقعُ أن هذا الحقَّ، الضروريَّ لمنح الهيئة السياسية حياةً وحركة، هو الذي يُنْعِم السيدُ به على الأمير بإقامة الحكومة.

وزَعَم كثيرون أن هذا العملَ الإنشائيَّ كان عقدًا بين الشعب والرؤساء الذين يقيمهم على نفسه، عقدًا بين الفريقين ينطوي على شروط يُلْزِم أحدُهما نفسَه بالقيادة وَفْقَها، ويُلْزِم الآخرُ نفسَه بالطاعة وَفْقَها، وإني لواثقٌ بأنه سيفترض كونُ هذا طِرَازًا غريبًا للتعاقد، ولكن لننظر هل هذا الرأي مما يُمْكِن تأييده.

أولًا، لا يُمْكِن السلطةَ العليا أن تُعَدَّل أكثر مما يُتَنَزّل عنها، ويعني تحديدُها تقويضَها، ومن العبث والمتناقض أن يضَع السيدُ فوقه مَنْ هو أعلى منه، فإلزامُ نفسه بأن يُطيع مَوْلًى يعني عَوْدًا إلى الحرية المطلقة.

ثم إن من الواضح كونَ هذا العقد بين الشعب وهؤلاء أو أولئك الأشخاص

عملًا خاصًا، ومن ثَمَّ لا يُمْكِن أن يكون هذا العقدُ قانونًا ولا عملَ سيادة، ومن ثمَّ يكون غيرَ شرعيّ.

ومما يُرى أيضًا أن يكون الفريقان المتعاقدان فيما بينهما تابعين لقانون الطبيعة ومن غير ضامنٍ لتعهداتهما المتبادلة، وهذا يخالف الحال المدنية من جميع الوجوه، وبما أن القابض على القوة هو صاحب التنفيذ دائمًا فإن مما يَعْدِل ذلك إطلاقَ اسم العقد على عَمَل الرجل الذي يقول لآخر: «أعطيك جميعَ مالي على أن تعيد إليَّ منه ما يَروقُك».

ولا يوجد في الدولة غيرُ عقد واحد، وهو عقدُ الجمعية، وهذا وحدَه يُبْعِد غيرَه، ولا يُمْكِن أن يُتَصَوَّر أيُّ عقدٍ عامٍّ لا يَكُون نقضًا للأول.

الفصل السابع عشر

نظام الحكومة

تحت أي مبدأ يجب تصور العمل الذي قامت به الحكومة؟ ألاحظ قبل كلِّ شيء أن هذا العملَ مركبٌ مؤلَّفٌ من عملين آخرين، وهما: وضعُ القانون وتنفيذ القانون. وبالعمل الأول يُقَرِّر السيد وجودَ هيئة للحكومة قائمة تحت هذا أو ذلك الشكل، ومن الواضح كونُ هذا العمل قانونًا. وبالعمل الثاني يعيِّن الشعب الرؤساء الذين يقومون بالحكومة القائمة، والواقعُ أن هذا التعيين ليس قانونًا ثانيًا لكونه عملًا خاصًّا، وإنما هو تابعٌ للأول ووظيفةٌ للحكومة.

والصعوبةُ هي في إدراك وجود عملٍ حكوميٍّ قبل وجود الحكومة وفي إمكان تَحَوُّل الشعب الذي ليس غيرَ سيدٍ أو تابعٍ إلى أمير أو حاكم في بعض الأحوال.

وهنا تُكْتَشَفُ، أيضًا، إحدى هذه الخصائص المُحَيِّرة للهيئة السياسية التي تُوَفِّق بين أعمالٍ متناقضة ظاهرة، وذلك لأن هذا يتمُّ بتحويلٍ مفاجئ للسيادة إلى ديموقراطية، وذلك أن المواطنين الذين أصبحوا حكامًا ينتقلون من الأعمال العامة إلى الأعمال الخاصة ومن القانون إلى التنفيذ من غير تغييرٍ محسوس وبصلةٍ جديدة بين الكلِّ والكلِّ فقط.

وليس تغيير الصلة هذا براعةً نظرية لا مثيل لها في العمل، فهو يقع كلَّ يوم في البرلمان الإنكليزيّ حيث المجلس الأدنى يتحول إلى لَجنة كبيرة لحسن النِّقاش في الأمور، ويصبح هكذا جماعةً بسيطة من مجلس ذي سيادة كما كان ذات حين، وذلك بأن تُقدّم، فيما بعد، إلى نفسه، كمجلس نواب، تقريرًا عن نتيجة أعماله في اللجنة الكبرى وأن يناقش مُجَدَّدًا باسم آخرَ غيرِ الذي كان قد قَرَّر به. وهذه هي مزيةُ الحكومة الديموقراطية الخاصةُ في استطاعتها أن تقوم فعلًا بقرارٍ بسيط من الإرادة العامة، ثم تظلُّ هذه الحكومة المؤقتة قابضةً على السلطان عند قبول هذا الطِّراز، أو أنها تُقيم باسم السيد الحكومةَ التي يأمر بها القانون، وهكذا يوجد كلُّ شيء في نصابه، ومن المتعذر إقامةُ الحكومة على وجهٍ شرعيٍّ آخرَ ومن غير عدولٍ عن المبادئ المُقَرّرة آنفًا.

الفصل الثامن عشر

وسيلةٌ منع اغتصابات الحكومة

ما أبديناه من بيان يؤيد الفصل السادس عشر ويُوضحُ كونَ نظام الحكومة ليس عقدًا، بل قانونٌ، وكونَ حَفَظة السلطة التنفيذية ليسوا أولياءَ الشعب، بل موظفوه، وكونَه يستطيع نصبَهم وعزلَهم عند ما يَوَدُّ، وكونَه لا محلّ لإبرامهم عَقْدًا، بل لطاعتهم، وكونَهم لا يصنعون غيرَ القيام بواجبهم كمواطنين عند تقلُّدهم الوظائفَ التي تُلْزمهم الدولةُ بها، وذلك من غير أن يحقَّ لهم أن يجادلوا في الشروط.

ومتى حَدَثَ، إذَنْ، أن الشعب يقيم حكومةً وراثيةً، سواءٌ أكانت مَلَكيةً في أُسْرة أم أريستوقراطية في مُنظَّمة للمواطنين، فلا يكون هذا عهدًا يتّخذه مطلقًا، أي إن هذا طِرازٌ مؤقتٌ يَمنَحُه الإدارةَ، وذلك إلى أن يَوَدَّ تنظيمُها على وجه آخر.

أجَلْ، إن هذه التحولات خَطرةٌ دائمًا، وإنه لا ينبغي أن تُمَسَّ الحكومةُ القائمة مطلقًا إلَّا حين تصبح منافيةً للخير العامّ، غير أن التحفُّظ مبدأٌ سياسيٌّ، لا قاعدةٌ حقوقية، ولا تعود الدولة ملزمةً بترك السلطة المدنية لرؤسائها أكثرَ من ترك السلطة العسكرية لقادتها.

ومما لا رَيْبَ فيه أيضًا أنه لا يُمْكن في مثل هذه الحال ملاحظةُ جميع الشكليات المطلوبة بعناية كبيرة تمييزًا للعمل المنظم المشروع من شعب تَمَرُّديّ، ولإرادة جميع الشعب من ضجيج عِصابة، وهنا لا يجوز، على الخصوص، أن تُمْنَح الحالُ الممقوتة غيرَ ما لا يُمْكن إمساكُه عنها في أوثق نطاق الحقِّ، ومن هذا الالتزام أيضًا يَستخرج الأميرُ فائدةً عظيمة لحفظ سلطانه على الرغم من الشعب ومن غير أن يمكن القولُ بأنه اغتصبه، وذلك لأنه بظهوره غيرَ مستعمِل لغير حقوقه يكون من السهل عليه كثيرًا أن يُوسِّع مداها وأن يَزْجُر بحجة الراحة العامة ما هو

مُعَدٌّ لإعادة حسن النظام من المجالس، وذلك من حيث انتفاعُه بسكونٍ يَحُول دون الإخلال به، أو بمخالفات يوجب اقترافَها ليفْتَرِض، نفعًا لنفسه، اعترافَ من حَمَلهم الخوف على السكوت وليعاقِب من يَجْرُؤون على الكلام، شأنُ الحكام العشرة «لدى الرومان» الذي انتُخِبُوا لعام واحد، وبَقُوا في مناصبهم لعام ثانٍ فحاولوا إدامة سلطانهم بعدم الإذن لمَجالس الشعب في الاجتماع، فبهذه الوسيلة السهلة يغتصب جميعُ حكومات العالَم السلطةَ ذات السيادة عاجلًا، أو آجلًا بعد أن تشتمل هذه الحكوماتُ بالقوة العامة.

والمجالسُ الدَّوْرية التي تكلمتُ عنها آنفًا صالحةٌ لتلافي هذه البلية أو لتأخيرها، ولا سيما عند عدم احتياجها إلى دعوة رسمية، وذلك لأن الأمير لا يستطيع، إذ ذاك، منعَها من غير أن يُصَرِّح جهرًا بأنه ناقِضُ القانون وعدوُّ الدولة.

ويجب في كلِّ وقت أن يتمَّ افتتاحُ هذه المجالس، التي لا غَرَض لها غيرُ حفْظ الميثاق الاجتماعيّ، وَفْقَ مطْلَبين لا يُمْكِن إبطالُهما مطلقًا، ويجب أن يُصَوَّت لهما على انفراد.

فالأول هو: «هل يَوَدُّ السيدُ أن يحافظ على شكل الحكومة الحاضر؟».

والثاني هو: «هل يودُّ الشعب أن يترك إدارته لمن يقومون بها حاضرًا؟».

وهنا أفترض ما أعتقد أنني أثْبَتُّه، أي عدمَ وجود قانونٍ أساسيٍّ في الدولة لا يُمْكِن إلغاؤه، ولو كان الميثاقَ الاجتماعي، وذلك لأن جميع المواطنين إذا ما اجتمعوا لنَقْض هذا الميثاق باتفاق شامل فإن من المُحَال أن يُشَكَّ في نَقْضه شرعيًّا إلى الغاية، حتى إن غُرُوسْيُوس يَرَى أن كلَّ واحد يستطيع أن يَعْدِل عن الدولة التي هو عضوٌ فيها، وأن يستردَّ حريتَه الطبيعية وأمواله عند خروجه من البلد [1]، والواقعُ أن من العبث ألَّا يستطيع جميعُ المواطنين المجتمعين صنعَ ما يستطيع كلُّ واحدٍ منهم أن يصنعه منفردًا.

(1) لا ريب في أنه لا يترك فرارًا من واجبه واجتنابًا لخدمة وطنه عند الضرورة، فالفرار يكون حينئذ إجرامًا يعاقب عليه، وهو لا يكون اعتزالًا، بل يكون هروبًا.